المعاونية الثقافية
وحدة الدراسات والمتون الثقافية

الرصد الثقافي

العدد [11] - شباط 2021
نشرة داخلية دورية تعنى برصد المضامين والأبعاد الثقافية

ورد في التقرير

- القبائل والدول في العالم الإسلامي.. قراءات أنثروبولوجيّة جديدة
- إيمانويل تود وأنثروبولوجيا العائلة.. إعادة اكتشاف أوروبا والعالم الإسلامي
- حاكميّة اللغة.. العربيّة سبب الاستبداد؟
- الأكاديميّون العرب يتزايدون والإنتاج المعرفي يتراجع

دار المعارف الإسلامية الثقافية

الـــكـــتـــاب: **الرصد الثقافيّ العدد** (11) **شباط** – 2021

إعـــــــــداد: **مركز المعارف للدراسات الثقافيَّة**

almaaref.center. cs@gmail.com
00961 01 467 547
00961 76 960 347

لا يتبنّى المركز الآراء الواردة في المقالات
والأبحاث والكتب والأخبار المنشورة في هذا التقرير

المعاونية الثقافية
وحدة الدراسات والمتون الثقافية

الرصد الثقافي

العدد (11) شباط 2021
نشرة داخلية دورية تعنى برصد القضايا والأخبار الثقافية

الفهرس

المقدّمة..... 9

1. مجموعة الأزمات الدوليَّة 11

حول ضرورة تجنّب إحداث استقطاب أكبر في لبنان 11

الشيعة هم أقلّ المتضرّرين من الحصار الأمريكيّ المضروب على لبنان 11

2. مركز الشرق الأوسط- واشنطن..... 12

إمكانيَّة التحوّل لدى الشيعة: هل يظهر مرجعٌ من شبه الجزيرة العربية؟ 12

عقدة الولاءات: الدين والدولة..... 14

شيعة الخليج ومراجع الخارج 16

المعوّقات أمام المرجعيّات الخليجيّة..... 19

3. معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى..... 22

كيف يجدر بالولايات المتّحدة النظر إلى ميليشيّات حماية الأضرحة العراقية .. 22

«العتبات» و«قوات الحشد الشعبي»: الأمر معقد 23

سيناريوهات مستقبلية لـ «العتبات»..... 24

التداعيات على السياسة الأمريكيّة 26

4. القدس العربيّ. 29

كتاب:«آيات الله الوطنيون: القومية في زمن ما بعد صدام» 29

شيعة أم شيع؟..... 30

5. عين أوروبية على التطرّف 35
«تطرف» الطائفة الشيعيّة في إيطاليا: تهديد تنبغي مجابهته 35
الوجود الشيعيّ في إيطاليا 36
تنامي دور الشيعة الإيطاليين المعتنقين للإسلام 37
«الهجمات الإرهابية» الشيعيّة في إيطاليا 38

6. عين أوروبية على التطرّف 40
هل يشكّل خريجو جامعة المصطفى خطرًا إرهابيًا على أوروبا في المستقبل؟ 40
لماذا جامعة المصطفى؟.....40

7. طهران تايمز 44
كتاب التشيّع في أميركا لمؤلفه « لياقات تقيم» يصل إلى مكتبات إيران. 44

8. إيران والمراكز الشيعيّة في أوروبا: الدور والأبعاد وحدود التأثير..... 45

9. روسيا اليوم 46
المذهب الشيعيّ في روسيا يتمأسس بالتدريج».....46

10. إنتاج فيلم «سيدة الجنة» والهجوم على سفارة إيران في لندن.. 48

11. الشرق الأوسط 50
بداية عهد تسليع الخصوصية هل بات ضرورياً تأسيسُ «نقابات» لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي؟.....50

12. المدن..... 53
الإيمان بالعِلم.. ونبذ مؤسّساته 53

13. القدس العربي..... 56
القبائل والدول في العالم الإسلامي: قراءات أنثروبولوجية جديدة 56
القبيلة والدولة في إيران خلال مئة سنة 58

أفغانستان... أسطرة دور القبيلة 59
اليمن..... 61

14. القدس العربي..... 63
إيمانويل تود وأنثروبولوجيا العائلة: إعادة اكتشاف أوروبا والعالم الإسلامي.... 63

15. إندبندنت عربي..... 68
«الحداثة المتجددة»، لـ ألان تورين الإنسان يظل صانع ذاته وتاريخه مهما طغت الثورة المعلوماتية..... 68
الذات والفرد..... 69

16. القدس العربي..... 72
حاكمية اللّغة: العربية سبب الاستبداد؟ 72
كسر قداسة الكلمات والإنسان..... 73
العقل البشري لوح فارغ؟..... 75

17. إندبندنت عربي..... 77
الأكاديميون العرب يتزايدون والإنتاج المعرفي يتراجع..... 77
إنتاج المعرفة..... 78
أبحاث تربوية 79

18. حفريّات 82
كيف قررت النمسا علاج مشكلة «استيراد الأئمة»؟..... 82

19. عربي بوست 83
دراسة تكشف مفارقة غريبة عن «الرياضات الروحية»: لا تهذب النفس وتجعل ممارسيها أكثر أنانية واستعلاء..... 83
ممارسات التأمل: العكس هو الذي حصل..... 83

المقدِّمة

ثمّة، في هذا التقرير، تركيز أكبر على موضوع **الشيعة والتشيّع**. فقد لوحظَ أنّ العديد من الكُتّاب ومراكز الدراسات، قد عملوا في الآونة الأخيرة، بالكتابةِ والتنظيرِ في قضايا المذهب الشيعيّ، ووصل الأمر ببعض «الباحثين» و«الكتّاب»، إلى فرضِ أنفسهم أوصياءَ على التشيّع، فنظّروا في «المرجعيّة» و«الأعلميّة» من غير علم، وذهب بعضُهم إلى حدِّ التنظير بكيفيّة إشراف أميركا على حماية «العتباتِ المقدسة» في العراق من دون إثارة المرجعيّة هناك، ووقف مركز «عين أوروبيّة على التطرّف»[1] موقف المحرّض ضِدَّ المذهب وأتباعه في أوروبا عمومًا، وإيطاليا بالخصوص.

تحدٍّ أخلاقيٌّ خطير مثّله إعلان إحدى أهمِّ شركات التواصل الاجتماعيّ بشأن إلزام مستخدميها بشروط استخدام جديدة، تتيحُ لها مشاركة بياناتهم الخاصّة مع الحكوماتِ والشركاتِ التجاريّة، وهو ما أثارَ ردودَ فعلٍ متضاربة، بين من اعتبرَ أنّ من شأنِ ذلك أن ينتهكَ خصوصيّةَ الأفرادِ المفترض أنّها «مقدّسة»، فدعا إلى تأسيس «نقابات» خاصّة بالمستخدمين تُفاوضُ الشركاتِ العملاقةَ والحكوماتِ بشأن البيانات الخاصَّة بالجمهور، للحدّ من الانتهاك المطّرد والتسليع البغيض للخصوصيّة. لكن آخرين كانوا «أشطر» من هؤلاء، فنظروا إلى الموضوع من منظور تجاريٍّ-ربحيّ، بوصفِه فرصة هائلة،

(1) **عين أوروبيّة على التطرّف European Eye on Radicalization**: منصَّة إلكترونيَّة أُسِّست عام 2018، تجمع باحثين من جميع أنحاء أوروبا، يعمل هؤلاء الباحثون لتقديم رؤى عميقة وأبحاث مميّزة للخبراء الأوروبيّين، وكذلك لعامة الناس، وذلك ضمن موضوع التطرّف الدينيّ والتشدد وأثره في أوروبا، فيعملون لتعزيز المعرفة والفهم حول ديناميكيات وعمليّات التطرف.

تحقّق للمستخدمين حصّتهم من أرباح الشركات الضخمة، فطالبوا بسنّ قانون باسم «أرباح البيانات»، يُمكِّن «المستخدمين» من مشاركة الأرباح المتولّدة عن بيع بياناتهم الخاصّة للمعلنين والجهات الأخرى! دون الوقوف عند خطورة «تسليع الخصوصيّة» التي ستكون وصفة للتفلّت الأخلاقيّ.

نشير في الختام إلى قضيّة هامّة وردت في مقالتين يتحدّث فيهما أنثروبولوجيّون وعلماء اجتماع عن العائلة والعشيرة والقبيلة، وقد خلُصَ هؤلاء أنَّ القبائلَ عمومًا هي مع سلطة الدولة ومشروع الدولة والنظام العامّ، وبِظَنِّنَا أنّ العشيرةَ في لبنان ليست استثناءً.

مركز المعارف للدراسات الثقافية

1. مجموعة الأزمات الدوليَّة[1]

حول ضرورة تجنّب إحداث استقطاب أكبر في لبنان[2]
الشيعة هم أقلّ المتضرّرين من الحصار الأمريكيّ المضروب على لبنان

ترجمة مركز المعارف للدراسات

خَلُصت دراسة مطوّلة نشرها موقع «مجموعة الأزمات الدوليّة» التي يرأسها روبرت مالي، المعيّن حديثًا مبعوثًا إلى إيران من قبل الرئيس الأمريكيّ جو بايدن، إلى أنّه على اللاعبين الدوليّين أن يعطوا الأولويّة لاستقرار لبنان على أولويّة إضعاف حزب الله، وأن يشجّعوا الأطراف المحلّيّين الذين يدعمونهم على تبنّي هذا التوجّه. وتوجّهت الدراسة إلى المشرعيّن الأمريكيّين الذين يعتقدون بأنّ صعوبة الأوضاع الاقتصاديّة في لبنان ستؤذي الشيعة كغيرهم من اللبنانيّين ما يُجبر حزب الله على تقديم تنازلات بالقول بأنّهم مخطئون.

أضافت المجموعة، أنّ حزب الله يبدو، من بين كل الأطراف في لبنان، الأقدر على التعامل مع الانهيار الحاصل، وأنّه يتمتّع بنفوذ وقوة يمكنانه من الحفاظ على الأمن في مناطق سيطرته، ولا يبدو أنّ الصعوبات الاقتصاديّة ستجعل الشيعة ينفضّون عن الحزب، بل ستجعل الشيعة يلتصقون به أكثر.

(1) مجموعة الأزمات الدوليّة International Crisis Group: هي منظّمة دوليّة غير ربحيّة وغير حكوميّة، تتمثّل مهمّتها في منع حدوث نزاعات وتسوية النزاعات الدمويّة حول العالم من خلال تحليلات ميدانيّة وإسداء المشورة. تأسّست عام 1995 وتعد من المصادر العالميّة الأولى للتحليلات والمشورة التي تقدّمها للحكومات، والمنظّمات الدوليَّة مثل الأمم المتّحدة، والاتّحاد الأوروبيّ، والبنك الدولي.

(2) **International Crisis Group**, Avoiding Further Polarisation in Lebanon, 10- 11- 2020.

2. مركز الشرق الأوسط- واشنطن.

إمكانيَّة التحوّل لدى الشيعة: هل يظهر مرجعٌ من شبه الجزيرة العربية؟[1]

تحاولُ هذه الدراسة، التي أعدّها عباس كاظم[2] وعبد الله فيصل آل ربح[3]، مقاربةَ التبعات السياسيَّة للعلاقة بين شيعة دول الخليج العربيَّة ومراجعِ الدين الشيعة في الخارج، كما تَنظُرُ في الخلفيّة التاريخيَّة لهذه العلاقة، وفي تحفظّات دول الخليج على مسألة تدفّق أموال الحقوق الشرعيّة للخارج، بخاصَّة إلى إيران.

يرى الباحثان في مركز الشرق الأوسط، ومقرّه واشنطن، أنّ ظهورَ مرجعٍ دينيٍّ مقيمٍ في إحدى دول مجلس التعاون الخليجيّ قد يساعد في إزالة مخاوف هذه الدول، ويقدّمان قائمةً بأسماء بعض المرشّحين المؤهّلين للمرجعيَّة، ويقترحان خطوات يمكن أن تتّخذها دول الخليج العربيَّة من أجل تهيئة الظروف المناسبة لتحوُّلِ مواطنيها إلى تقليد مراجع مقيمين في دول الخليج، (بدرجة آية الله العظمى) في إحدى دول مجلس التعاون الخليجيّ التي يشكل الشيعة عددًا كبيرًا من سكّانها -بخاصَّة المملكة العربية السعودية أو البحرين- في السنوات القليلة المقبلة.

كما يدّعي الباحثان أنّ الدعوات تصاعدت، في الآونة الأخيرة، من قبل بعضِ المجتمعاتِ المحلّيَّة الخليجيّة مدعومةً ببعض رجالِ الدين المحلِّيّين، إلى تصدّي مرجع خليجيّ للمرجعيّة، لتكون القيادة الدّينية نابعة من رحم المجتمع الخليجيّ، ويقولان إنّ هذه التطلّعات أبداها أمامهما أيضًا بعض المسؤولين في مجلس التعاون الخليجيّ.

(1) MEI@75، إمكانية التحول لدى الشيعة: هل سيظهر مرجع من شبه الجزيرة العربية؟، عباس كاظم وعبد الله فيصل آل ربح، 12-1-2021.

(2) مدير برنامج العراق في المجلس الأطلسي بواشنطن، عمل أستاذًا وباحثًا في عدة جامعات أميركيَّة منها جامعة ستانفورد وجامعة جونز هوبكنز وجامعة جورج واشنطن.

(3) أستاذ مساعد لعلم اجتماع الدين والنظريَّة الاجتماعيَّة بجامعة جراند فالي ستيت بولاية متشيغان.

يقول الكاتبان إنّه، وعلى مدى المائة سنة الماضية، اعتادت القيادات الدينيّة الشيعيّة الإقامة في النجف (العراق) أو قم (إيران)، ونادرًا ما ظهرَ مرجعٌ بارزٌ في أيّ مجتمع شيعيّ خارج العراق وإيران. ويضيفان بأنّ التزام الشيعة من مواطني دول مجلس التعاون الخليجيّ بتقليد مجتهدين أجانب وإرسال الحقوق الشرعيّة إليهم (الخُمس والزكاة والصدقات) عادة ما يكون مخالفًا للقوانين المحليَّة، بل ويثير أمام السلطات المحلّيَّة تساؤلًا حول ازدواجيَّة الولاء، ويرى الكاتبان أنّ ظهور مرجع دينيّ «عربي» من مواطني دول مجلس التعاون الخليجيّ قد لا ينهي مشكلة التوتّر الطائفي، ولكنّه سيساعد، برأيهما، بكلِّ تأكيد على إزالة الشّكوك حول الولاء الوطنيِّ للمواطنين الشّيعة.

نظرًا إلى التغيّرات السياسيّة والاجتماعيّة السّريعة في دول مجلس التعاون الخليجيّ، يرى الكاتبان أنّه قد لا يمرُّ وقتٌ طويل قبل أن نرى أحد المؤهّلين للمرجعيّة يُعلن تصدّيه لهذا الموقع، بخاصَّة أنَّنا نقتربُ من بدء «مرحلة ما بعد السيستاني» الذي تجاوز عمره التسعين عامًا. يضيفان، ما دام السيستاني، الذي يُعتَبَرُ شخصيّةً عملاقة في هرم القيادة الدّينية الشيعيّة، على قيد الحياة، سيستمرّ إحجام جميع المرشّحين المؤهّلين لخلافته، من الجيل الذي يليه، عن إعلان تصدّيهم لموقع المرجعيَّة احترامًا له. إلَّا أنَّ رحيل السّيستاني سيترك فسحةً لعدد من المؤهّلين لخلافته، من ضمنِ هؤلاء علماءُ دينٍ سعوديون وبحرينيون. وفي ضوء التوتر الحالي بين دول مجلس التعاون الخليجيّ وإيران، الذي يضعُ مواطني مجلس التعاون في موقفٍ حرجٍ جدًّا، فإنّ خلافة السيستاني من قِبل مرجع من دول الخليج لن تكون

إنّ خلافة السيستاني من قِبل مرجع من دول الخليج لن تكون مجرد خلافة مرجعيَّة وإنما ستكون حدثًا سياسيًا سيؤثّر على قدرة إيران على التأثير على الشيعة العرب في المنطقة، وهذا أمر جيو-سياسيّ يحتاج صُنَّاع القرار السياسي إلى تفهّمه، والاستعداد للتعامل معه في المرحلة المقبلة.

مجرد خلافة مرجعيَّة وإنما ستكون حدثًا سياسيًّا سيؤثّر على قدرة إيران على التأثير على الشيعة العرب في المنطقة، وهذا أمر جيو-سياسيّ يحتاج صُنَّاع القرار السياسي إلى تفهّمه، والاستعداد للتعامل معه في المرحلة المقبلة.

عقدة الولاءات: الدين والدولة

يقول الكاتبان، منذ بداية تأسيس دول مجلس التعاون الخليجيّ واجه مواطنوها الشيعة مأزقًا، فهم مواطنون في دول تأسّست على مساحات جغرافيَّة امتدّت فيها جذورهم على مدى قرون من الزمن، ومن جهة أخرى فإنَّهم وجدوا أنفسهم مستبعدين من مواقع صنع القرار، أو غير ممثّلين بما يتناسب وحجمهم الديموغرافيّ. يزداد هذا الوضع حدةً مع تقليد الشيعة لمراجع دين أجانب يقيمون في إيران أو العراق، ولا تخفي حكومات دول مجلس التعاون مخاوفها بسبب تقليد مواطنيها لمراجع إيرانيّين، ينتمون إلى دولة تعتبرها هذه الحكومات «توسّعيّة ومهدِّدةً لمصالِحها»، في حين ذهب بعض الشخصيّات العامّة إلى حدّ اتّهام الشيعة بانعدام الولاء لدولهم العربيّة والعداء لها.

مصدر القلق الثاني هو تحويل مبالغ الحقوق الشرعيّة الذي يُعتبر في بعض دول المنشأ نوعًا من الدعم لدولة، أو قيادات، أجنبيَّة، وإن كان فرضًا دينيًّا إسلاميًّا حسب الفقه الشيعيّ يُدفَعُ إلى المراجعِ الذين يوزّعونَه بدورهِم على مشاريعَ خيريّة يتبنّاها المرجعُ من دون تدخل من الدولة التي يقيم فيها في عمليّة صرفه للأموال. ويتفاقم هذا القلقُ حين يكونَ تحويل الأموال غير مسجّل، أو يُنقلُ على شكلِ أوراقٍ نقديّةٍ وليسَ من خلال التحويلات المصرفيّة التي يمكن تتبّع خطّ سيرها. لدول الخليج قوانين وتعليمات واضحة بخصوص التعاملات الماليَّة كجزء من مكافحة غسيل الأموال وبعض أشكال الدعم للإرهاب، وهذه القوانين غالبًا ما تُؤثِّر على مواطنيها الشيعة الذين يدفعون الحقوق الشرعيّة لمراجعَ يقيمون في إيران أو العراق. لذلك يواجه شيعة

الخليج غالبًا مأزقًا صعبًا في الاختيار بين الامتثال لقوانين بلادهم والمخاطرة بمواجهة المساءلة القانونيّة أو مخالفة واجباتهم الدينيّة وإبراء ذممهم. قد يكون مقلدو السيد السيستاني في وضع أقل حرجًا لأنَّه يُفتي بأولويَّة إنفاق الحقوق الشرعيّة في بلد المكلّف (دافع الخمس) ويفوّضُ وكلاءَه بإنفاقِ مبالغَ ضخمةٍ على مشاريعَ خيريّةٍ وخدماتٍ تصبُّ في منفعةِ مجتمعاتهم التي تقدّم هذه الأموال، وهو بذلك قد ردم الفجوة بين مقلّديه حول العالم وحكومات الدول التي ينتمون إليها أو يقيمون فيها.

برأي الكاتبان، إنّ ظهور مرجع من مواطني إحدى دول مجلس التعاون من شأنه أن يقدّم حلًّا معقولًا لكلّ من المشكلتين المذكورتين أعلاه، التحويلات الماليّة والعلاقات مع جهات أجنبيّة. بغضِّ النظر عن كون المرجع مقيمًا في البحرين أو المملكة العربيَّة السعوديَّة، فإنَّه سيمثّلُ حلًا سياسيًّا لقلقِ حكومات مجلس التعاون الخليجيّ بشأن علاقة مواطنيها بالعراق وإيران. لكن مشكلة واحدة لن يحُلَّها وجودُ مرجع خليجيّ؛ هي مشكلة الريبة والاحتقان الطائفيّ، تلك المشكلة التي تنتشر في المجتمعات الخليجيّة.

سيتعيّن على حكّام دول مجلس التعاون الخليجيّ تبنّي فكرة المرجع المحليّ كبديل أفضل للوضع الراهن

سيتعيّن على حكّام دول مجلس التعاون الخليجيّ تبنّي فكرة المرجع المحليّ كبديل أفضل للوضع الراهن، فقد فشلت عقودٌ من التوتّر في تحقيق أي نتيجة غير مزيدٍ من عزلةِ شريحةٍ مهمةٍ وأصيلة من النسيج الوطنيّ لهذه الدول، الذين أصبحت تعبيراتهم عن القلق من التعاطف مع قوى خارجيّة دافعًا لبعضهم إلى الارتماء في أحضان الخارج. لذلك يجب أن تولي جميع الدول، بخاصَّة دول الخليج، اهتمامًا جديًّا لهذا الأمر.

بعد أن قدّم الكاتبان عرضًا تاريخيًّا مختصرًا للمرجعيَّة في دول الخليج العربيّة، يخلُصان إلى أنّ الشيعة العرب في الخليج كانوا يقلّدون مراجعهم المحلّيّين، بل إنَّ

المرجعيّة المحليّة كانت تهيمن على مجتمعات المنطقة حتى تراجع نفوذها في الربع الثاني من القرن العشرين. لقد أدت وفاة آخر المراجع المحليّين وعودة موجة من الطلاب الخليجيّين من النجف ليكونوا وكلاء لمراجع العراق الكبار إلى تغييرٍ في بنية التقليد من المرجعيّات المحليّة إلى المرجعيات العابرة للحدود. من بين أولئك المراجع الخليجيّين كان في الأحساء السيد هاشم السلمان والشيخ محمد أبو خمسين والشيخ محمد العيثان والشيخ موسى أبو خمسين، وكان في القطيف الشيخ علي أبو عبد الكريم الخنيزي، وعمّه الشيخ علي أبو الحسن الخنيزي، والسيد ماجد العوامي، وفي البحرين حيث كانت المدرسة الأخباريّة هي السائدة، والتي لا تفرض تقليد المراجع الأحياء، كان الناس يقلّدون مراجع رحلوا في القرن الثامن عشر من أمثال الشيخ حسين العصفور، والشيخ عبد الله الستري، ولا يزال بعض الشيعة يقلّدونهم حتى اليوم لكن عددهم في تناقص مستمر لصالح مراجع النجف وقم المعاصرين. وعلى الرغم من كون الشيخ محمد أمين زين الدين (ت 1998) قد ولد ونشأ في العراق، فإنّ بعض الباحثين يعدّونه من مراجع البحرين بسبب انتمائه الأسريّ لعائلة بحرانيّة، فقد هاجر جدّه من البحرين. لا يزال لزين الدين والعصفور مقلّدون في البحرين والقطيف، لكن عددهم في تناقص تدريجيّ مع ميل الجيل الجديد إلى تقليد المراجع الأصوليّين المعاصرين.

شيعة الخليج ومراجع الخارج

تقوم العلاقة بين رجال الدين المحلّيّين (الوكلاء) والمراجع الكبار في الخارج على ما يصفه الكاتبان بـ«الشرعيّة المتبادلة»، فجزء كبير من الوكلاء في دول الخليج هم في الأساس من ذوي التحصيل العلميّ العالي، بل إنّ بعضهم قد بلغ درجة الاجتهاد. وهؤلاء يتمتّعون باحترام كبير لدى مجتمعاتهم والمسؤولين في دولهم، فعلى سبيل المثال كان الشيخ محمد الهاجري (ت 2004) مجتهدًا معروفًا وقاضيًا في وزارة الأوقاف

والأحوال الشخصيّة التي تشرف على تنفيذ قوانين الأحوال الشخصيَّة للمجتمع الشيعيّ في الأحساء (كالزواج والطلاق والميراث والأوقاف الدينيّة، ويوجد قاض شيعيّ آخر في القطيف). لم يتصدّ الهاجري للمرجعيّة مع أنَّ عددًا من تلامذته الإيرانيّين والعراقيّين فعلوا ذلك وأصبح لهم مقلّدون في السعوديَّة، ومن بين تلامذته هؤلاء السيد صادق الشيرازي في قم والسيد محمد تقي المدرسي في كربلاء. وفي المدينة المنورة كان الشيخ محمد العمري (ت 2011) زعيمَ الشيعة في غرب المملكة العربيّة السعوديّة منذ العام 1951 والوكيل الرئيسيّ للمراجع الكبار الأجانب حتّى وفاته، في حين تشير مصادر عديدة إليه واصفةً إيّاه بالمجتهد. لكنّه لم يشر إلى نفسه بأيّ شيء سوى كونه وكيلًا للمراجع الكبار. وقد كانت جنازة العمري ومجلس العزاء الذي أقيم بعد وفاته دليلين على مكانته الدينيّة والعلميّة العليا في المجتمع الشيعيّ ليس في السعوديّة فقط وإنّما بين شيعة العالم، فقد قام بتأبينه كلّ من المرشد الأعلى الإيراني آية الله الخامنئي والمرجع الأعلى في العراق السيد علي السيستاني وعقدا مجالس عزاء لوفاته.

مثال أخير هو الشيخ عبد الهادي الفضلي (ت 2013) الذي كان من الشخصيّات المؤثّرة في حزب الدعوة، وهو أكبر الأحزاب السياسيّة الشيعيّة في العالم العربي. فبعد أن أعلن السيد الخامنئي مرجعيّته عام 1993 أصبح الفضليّ وكيله المطلق حتى وفاته (أي الفضلي).

وفي البحرين ضمّت الأغلبيَّة الشيعيّة، ولا تزال، عددًا من رجال الدين ذوي الدرجات العالية الرفيعة الذين يدعمون الأسرة الحاكمة في البحرين، من أمثال الشيخ سليمان المدني (ت 2003)، وهو مجتهد وقاض جعفريّ معيّن من قبل الحكومة، والشيخ عبد الأمير الجمري (ت 2006) الذي يعارض الحكومة. أمّا في الكويت، حيث يمثّل الشيعة حوالي 30 في المائة من السكان، ففيها عدد من رجال الدين الشيعة

ستكون للمجتهدين الخليجيّين فرصة للتصدي للمرجعيَّة، وإن اقتصرت طموحاتهم غالبًا على تحقيق نجاح محليّ في مجتمعاتهم. لذلك فالاعتراف الذي مصدره قمّ والنّجف سيظلّ هو الأمر الحاسم لبلوغِ موقع المرجعيَّة، لكن العوامل المحليّة قد تدعم المجتهدين المقيمين في مجتمعاتهم إذا تصدوا للمرجعيّة، بخاصَّة إذا تلكّأت النجف في تسمية مرجع أعلى وزعيمًا للحوزة العلميَّة فيها وسدّ الفراغ الهائل الذي سيتركه السيد السيستاني (أمدّ الله في عمره)، وهذا السيناريو هو المتوقع

المعروفين أبرزهم السيد محمد باقر المهري (ت 2015) الذي كان يُروّجُ لاسمه بأنّه المجتهد الكويتيّ الوحيد، لكنّه لم يُعلن تصدّيه للمرجعيَّة وكان، كما هو الحال مع مواطنيه من شيعة الكويت، من الداعمين للأسرة الحاكمة في الكويت.

ويذهب الكاتبان إلى أنّ المجتهدين الخليجيّين الذين يُدرّسون في النجف وقم ممّن أثبتوا وجودَهم في الحوزات التقليديّة هم الأوفرُ حظًا للارتقاء إلى موقع المرجعيَّة من المجتهدين الذين يقيمون في دول الخليج، وستكون للمجتهدين الخليجيّين فرصة للتصدي للمرجعيَّة، وإن اقتصرت طموحاتهم غالبًا على تحقيق نجاح محليّ في مجتمعاتهم. لذلك فالاعتراف الذي مصدره قمّ والنّجف سيظلّ هو الأمر الحاسم لبلوغِ موقع المرجعيَّة، لكن العوامل المحليّة قد تدعم المجتهدين المقيمين في مجتمعاتهم إذا تصدوا للمرجعيّة، بخاصَّة إذا تلكّأت النجف في تسمية مرجع أعلى وزعيمًا للحوزة العلميَّة فيها وسدّ الفراغ الهائل الذي سيتركه السيد السيستاني (أمدّ الله في عمره)، وهذا السيناريو هو المتوقع.

يقول الكاتبان إنّه يوجد اليوم عدد من المجتهدين في البحرين والمملكة العربيَّة السعوديَّة يقيمُ بعضُهُم في النّجف وبعضهم الآخر في قم، إضافةً إلى الذين يقيمون في أوطانهم. وحسب ما نعرف، كما يقولان، ليس ثمَّة مجتهدون في دول مجلس

التعاون الخليجيّ الأخرى، إلّا أنَّ المستقبل القريب قد يأتي بعدد من المرشحين الأقوياء للمرجعية. ومن أبرز الأسماء المرشّحة في البحرين، بحسب الكاتبين: الشيخ محمد السّند، الشيخ عيسى قاسم، السيد عبدالله الغريفي. وهناك في المملكة العربيّة السعوديّة: الشيخ حسين العمران، السيد منير الخباز، السيد جعفر النمر، الشيخ علي الجزيري. ونظرًا إلى التاريخ الطويل من الارتباط بالمرجعيّات العابرة للحدود (المستقرة في إيران والعراق)، سيحتاج شيعة الخليج إلى وقت ليتأقلموا مع مرجع يعيش بين ظهرانيهم، يؤمّ الصلاة في مساجدهم، ويتعامل مع شؤونهم بناءً على المعايشة اليوميّة لهم.

المعوّقات أمام المرجعيّات الخليجيّة

يرى الكاتبان بأنّ بروزَ أي مرجعيَّة شيعيّة خارج العراق وإيران يتجاوز كونه مسألة إرادة عالم دين محلي، أو مرتبطًا فقط بعمليّة الحصول على اعتراف في الحوزة قبل أن يقوم بطرح مرجعيّته وجذب المقلّدين في بلاده. ثمّة تجارب ناجحة في هذا الصدد لكنها تظلُّ محدودة. من أبرز تلك النماذج آية الله السيد محمد حسين فضل الله (ت 2010) والذي أثبت وجوده في النجف قبل أن يعود إلى بلده لبنان مرتكزًا على تأهيله في النجف والإرث المحليّ لعلماء جبل عامل المعقل التاريخيّ للشيعة في جنوب لبنان. كما ساعدته البيئة السياسيّة والاجتماعيّة المتسامحة في لبنان التي مكّنته من النهوض بأعباء مرجعيّته بشكل مقبول. معظم العناصر الاجتماعيّة والسياسيّة التي ساهمت في نجاح السيد فضل الله في لبنان، على ما يذهب الكاتبان،

من الضروري، بحسب الكاتبين، أن تتعامل إدارة بايدن مع قضيّة «العتبات» بمزيد من الحساسيّة والوضوح ممّا كان عليه الحال خلال إدارة ترامب، لأنّ القضية تعكسُ الكثيرَ من الديناميكيّات المعقّدة التي تقود جهود العراق الواعدة في الإصلاح الداخليّ.

غير متوفّرة في دول مجلس التعاون الخليجيّ في الوقت الراهن، رغم وجود بوادر انفتاح وتحولات تلوح في الأفق.

ثمّةَ أمورٌ أخرى يجب أخذها في الحسبان، على رأسها الأموال. فالمرجعيّة الناجحة تحتاج تمويلًا يأتي من أموال الحقوق الشرعيّة غير الخاضعة للإشراف الرسمي - إنَّ الدعم الحكوميّ هي قبلة الموت لشرعيّة المرجع الذي يُفترض فيه أن يتحلّى بالاستقلال عن السلطات السياسيّة. ثمّة أموال وفيرة في منطقة الخليج تكفي لتقويّة أي مرجعيّة هناك، في حال تمّ تحويلها للداخل الخليجيّ بدلًا من وجهاتها الحالية في النجف وقم. بالمقابل، فإنّ الواقع يقول بإنَّه من الصعب جدًا إقناع شيعة الخليج بتحويل تقليدهم الفقهي من المرجعيَّات التقليديَّة الحاليَّة، بخاصَّة في النجف التي تشكّل نقطة ارتباط عاطفيّ وتاريخيّ متجذّرة في الوجدان الشيعيّ، كما عبّر للكاتبان أحدُ العلماء الشيعة، والذي يضيف بأنّ «من المرجّح أن تعرقل الخصومات والصراعات الطائفيَّة بروز مرجعيَّة شيعيّة في المنطقة». وعليه، فإن بروز مرجعيَّة شيعيّة في دول مجلس التعاون الخليجيّ يتطلّب، بحسب الكاتبان، توافقات وطنيَّة مبنيَّة على جهود محلّيَّة بين أبناء هذه الدول وحكوماتها.

كما يرى الكاتبان أنَّ انبثاق مرجع في دول الخليج سيلقي بظلاله على وكلاء مرجعيَّات النجف وقم في المنطقة. وسيتعيَّن على المرجع المحلّيّ أن يتعاملَ مع هؤلاءِ الوكلاء العابرين للحدود بشكل خاصّ، كونه سيشكّل تحدّيًا لمكانتهم الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة القائمة على تمثيل المرجعيَّات العليا. سيكون التحدي الخطير الذي يواجه أي مرجع طَموحٍ متركزًا في تخفيف نفوذ هؤلاء الوكلاء، وسيكون من الممكن تحقيق ذلك إمّا من خلال نهج تصاعديّ يبني قاعدة عريضة من الدعم الشعبي، أو نهج تنازليّ يستند إلى دعم وكلاء المرجعيّات العليا، علمًا أنّ كِلا الخيارين سيحمل الوكلاء على الإذعان لسلطة المرجع الجديد، الذي كان يُعدّ يومًا ما زميلًا لهم قبل أن يتفوّقَ عليهم

ويطرح مرجعيّته. بالتالي، فإنّه من المرجّح أن يواجه أي مرجع جديد مقاومة شديدة - بل وقاسية - من رجال الدين البارزين في مجتمعه.

يختم الكاتبان بالقول إنّ وجود حوزة محليّة ذات مصداقيّة علميّة ليس مسألةً ترفيّةً بالنسبة للمرجع، لأنّ أيَّ مرجعٍ قويٍّ سيحتاج إلى وجود حوزة علميّة ناهضة من أجل الوفاء بثلاث مهام أساسية كما يريان وهي:

1. تزويده بمنبر للأنشطة الدراسيَّة والفكرية.
2. تنمية جيل من الطلاب والتلامذة الذين يمكنهم نقل دروسه وأحكامه إلى مجتمعاتهم، بما في ذلك كادر متقدّم يعمل بمثابة شبكة أوسع من الوكلاء في المجتمع وخارجه.
3. احتواء الطلاب المحلّيين، على جميع المستويات من أجل تقليل الحاجة للسفر إلى العراق أو إيران للحصول على تأهيل علميّ متقدم. ومع مرور الوقت، وتعزيز مصداقيّة الحوزة، من المرجح، بحسب الكاتبان، أن تنقلب الأمور فنجد طلاب من خارج المنطقة يقصدون الحوزات في الخليج من أجل الدراسة الدينيّة على المذهب الشيعيّ.

في حال نهوض حوزة شيعيّة محلّيّة ووصولها إلى مستوى متقدّم من المكانة والتأثير في الوسط الشيعيّ، فإنّ الدولة الحاضنة (السعوديّة أو البحرين) ستكون متمكّنة من ممارسة التأثير في الوسط الشيعيّ ليس فقط داخل أراضيها، بل ربما حتى في الدول ذات الأغلبيّة الشيعيّة (إيران والعراق)، وسيتمثّل الاستثمار السياسيّ في إرسال دعاة شيعة سعوديّين أو بحرينيّين إلى دول يوجد فيها عددٌ كبير من الشيعة خارج معقل الشيعة التقليديّ، مثل أذربيجان والهند وباكستان وأفغانستان. مثل هذه الخطوة ستمثّل مرحلة جديدة من التنافس السعوديّ الإيرانيّ، حيث ستنافس السعوديةُ إيرانَ في المشهد الشيعيّ العالميّ، مع الاحتفاظ بمكانتها الرياديّة في جزء كبير من المجتمعات السّنيّة.

3. معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى.

كيف يجدر بالولايات المتّحدة النظر إلى ميليشيّات حماية الأضرحة العراقية[1]

أعدّ معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط دراسةً قدّم فيها كل من مايكل نايتس وحمدي مالك[2] مجموعة من التوصيات لإدارة بايدن بشأن كيفيّة التعامل مع العتبات المقدّسة في العراق. ينطلق الباحثان من حادثة 13 كانون أول 2020 عندما أعلنت «مؤسّسة ضريح الإمام الحسين» (التابعة للعتبة الحسينيّة) في كربلاء، عزمها مقاضاة الولايات المتحدة في «محاكم دولية»، بسبب مقتل حراس الموقع ومدنيٍّ آخر عن طريقِ الخطأ بضربة جوية أمريكيّة قبل تسعة أشهر. كانت الضربة قد استهدفت منشأة في مطار كربلاء يُعتقد أنها تُستخدم لتخزين الأسلحة من قبل «كتائب حزب الله». مع ذلك، فعندما تم استهداف الموقع، كان تحت حراسة «حشد العتبات»، وهي شبكة من «ميليشيات حماية الأضرحة» التي تشكل رسميًّا جزءًا من «قوات الحشد الشعبي»، لكنّها تخضع في المقام الأول للقيادة الروحيّة لآية الله العظمى السيّد علي السيستاني.

كانت حادثة مقتل الحراس بمثابة صدمة لـ «العتبات». ويعزى ذلك جزئيًّا إلى أنّ علاقاتها السابقة مع الولايات المتحدة لم تكن عدائيّة، كما تزعم الدراسة. وعلى الرغم من أنّه لا يُسمح لأفرادها بالعمل مع مدرّبين أجانب من أي دولة، إلّا أنّ هؤلاء ابتعدوا باستمرار عن استخدام أي مصطلحات معادية للولايات المتّحدة خلال تصريحاتهم

(1) معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، كيف يجدر بالولايات المتّحدة النظر إلى ميليشيات حماية الأضرحة العراقيّة، مايكل نايتس وحمدي مالك، 5-2-2021.

(2) مايكل نايتس هو «زميل برنشتاين» في معهد واشنطن. حمدي مالك هو زميل مشارك في المعهد ومتخصّص في الميليشيات الشيعيّة العراقية. وبالتعاون مع أيمن التميمي، قاما بتأليف دراسة معمّقة لـ «قوات الحشد الشعبي» بعنوان «التكريم من دون الاحتواء: مستقبل «الحشد الشعبي» في العراق».

الرسميّة. بالإضافة إلى ذلك، عارض قادة «العتبات» مرارًا، بحسب الدراسة، تنصيب قادة مدعومين من إيران على رأس «قوّات الحشد الشعبي»، حتّى أنهم عقدوا مؤتمرًا خلال 1-3 كانون الأول الماضي لاستكشاف الوسائل الإداريّة للانفصال الكامل عن تلك الهيئة. لذلك من الضروري، بحسب الكاتبين، أن تتعامل إدارة بايدن مع قضيّة «العتبات» بمزيد من الحساسيّة والوضوح ممّا كان عليه الحال خلال إدارة ترامب، لأنّ القضية تعكسُ الكثيرَ من الديناميكيّات المعقّدة التي تقود جهود العراق الواعدة في الإصلاح الداخليّ.

«العتبات» و«قوات الحشد الشعبي»: الأمر معقد

يقول الكاتبان، كخدمة رسميّة مدفوعة الأجر تابعة للقوات المسلحة العراقيَّة، تخضع «قوّات الحشد الشعبيّ» اسميًّا لقيادة رئيس الوزراء و«هيئة الحشد الشعبي» المدنيَّة، لكن الميليشيات ذات الأغلبيّة الشيعيّة تقاوم عمومًا السيطرة المدنيَّة عليها؛ وبدلًا من ذلك تخضع معظمها لنائب رئيس عسكري يعيّنه مجلس من الجماعات المدعومة من إيران. وحاليًا، يشغل أبو فدك من «كتائب حزب الله» هذا المنصب (وإن كان بصفة «نائب» ضعيف تمّ تحدّيه من قبل مختلف العناصر الفاعلة) - دائمًا بحسب زعم الكاتبين.

غير أنّه منذ عام 2014، حاولت «العتبات» الحفاظ على درجة معيّنة من الاستقلاليّة العملياتيّة والإداريّة. وإذ أنّها تقود 15,000 من مقاتلي «قوّات الحشد الشعبيّ» البالغ عددهم 140,000-165,000 مقاتلًا، فإنّها تتألّف من أربعة ألوية: «فرقة العباس القتاليّة» (التي تعرف رسميًا باللواء الـ 26 في «قوات الحشد الشعبي»)، و«لواء علي الأكبر» (اللواء 11)، و«فرقة الإمام علي القتاليّة» الأصغر بكثير (اللواء 2) و«لواء أنصار المرجعيّة» (اللواء 44).

وردًا على ذلك، استخدم قادة «قوات الحشد الشعبي» - المنحدرون من «منظّمة

بدر» و«كتائب حزب الله» «المدعومان من إيران» - سيطرتهم الإداريَّة على «هيئة الحشد الشعبي» لتقييد الرواتب والدعم الذي تتلقّاه «العتبات»، حتّى أنّهم تمكّنوا من جعل بعض عناصر «العتبات» ينشقّون عنها ويقومون بتشكيل وحدات جديدة ضمن «قوات الحشد الشعبي» «بتشجيع إيراني» (على سبيل المثال، اللواءان 13 و20). ومع ذلك، فمن خلال استكمال تمويلها المتضائل من «قوات الحشد الشعبي» بفضل مخصّصات من ضريحيْ كربلاء والنجف، تمكّنت «العتبات» من الاستمرار في تأدية دور ما في القتال ضدّ تنظيم «الدولة الإسلاميّة»، والبقاء متماسكة بما يكفي لرفض الجهود التي بُذلت العام الماضي لاستبدال نائب رئيس «قوات الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس بأبو فدك، ولهذا السبب لا يزال يحمل لقب نائب الرئيس. (قبل استشهاد المهندس رحمه الله).

سيناريوهات مستقبلية لـ «العتبات»

يقول الباحثان إنّ «العتبات» حظيت في ظلّ إدارة ترامب باهتمام كبير لأنّها مثّلت مجالًا واضحًا واجه فيه نفوذ إيران. وإذ لم يتمكّن السيستاني من حلّ «قوات الحشد الشعبي» ككل، فقد كان تفكيك حشد «العتبات» ثاني أفضل خطوة، لأنّه كان سيسحب 15 ألف جندي من سيطرة أبو فدك ويقوّض شرعيّة القيادة المهدّدة لـ «هيئة الحشد الشعبي». وكان هذا الاحتمال المحيّر موضع ترحيب كبير لأنّه كان مبادرة عراقيّة محلّيّة حقيقيّة. ومع ذلك، فمن خلال الضغط الشديد والعلني للغاية الذي قامت به الإدارة الأمريكيّة، يمكن القول إنّها قضت على هذا التطور الناشئ، ممّا جعل أية خطوة فوريّة يتّخذها السيستاني تبدو وكأنها تمّت بإملاء من الولايات المتحدة. وقد بدا أن القوميّين العراقيّين على استعداد لاتّخاذ هذه الخطوات بمفردهم، لكن صبر واشنطن نفد بسبب وتيرتهم البطيئة. ولحسن حظ (الباحثين) فقد أظهر العراقيّون مؤشّرات على القيام بجولة أخرى من الإصلاحات على «العتبات» حالما زال احتمال الظهور

بمظهر القيام بتلبية أوامر الولايات المتحدة.

يقدّم مايكل نايتس وحمدي مالك اللذان أعدا هذه الدراسة نصائح لإدارة بايدن للتعامل مع العتبات المقدّسة وتشمل الخيارات المتاحة النقاط التالية:

- ضمّ «العتبات» إلى وزارة الدفاع: بمجرد فصل وحدات الضريح بالكامل عن «قوات الحشد الشعبي»، عندئذ يمكن تحويلها إلى تشكيلات جديدة في الجيش العراقي ونشرها في أي منطقة في البلاد. ويتطلّب ذلك موافقة سياسية من السيستاني، على الرغم من أنّ تحويل الرواتب من «هيئة الحشد الشعبي» إلى وزارة الدفاع قد يصبح معقدًا.
- جعل «العتبات» خدمة مستقلة: حيث يتمثّل الخيار الأمثل بالنسبة لقادة «العتبات» - وعلى الأخص قائد «فرقة العباس القتالية» ميثم الزيدي - في إنشاء وحداتهم كخدمة مسلحة جديدة ذات صلاحيات خاصة لحماية مدينتي كربلاء والنجف المقدستين (وربما توفير الأمن للرحلات الدينية أيضًا). وتنتشر قوات «العتبات» أساساً بطريقة تحمي هاتين المدينتين من التهديدات من محافظة الأنبار المجاورة. ومع ذلك، ففي الوقت الحالي، لا يوجد أساس قانوني أو تمويل لإنشاء خدمة جديدة، كما أن أعضاء في مجلس النواب يعارضون ذلك بشدة.
- منح «العتبات» استقلالية أكبر ضمن «قوات الحشد الشعبي»: هذه هي الحالة الواقعية أساساً حيث تتلقى «العتبات» الأوامر العملياتية من رئيس أركان الجيش العراقي الفريق الركن عبد الأمير يار الله، ولكن يمكن إضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال وضع وحداتها تحت مسؤولية مكتب خاص ضمن «هيئة الحشد الشعبي»، بشكل يشابه «قوات الحشد العشائري» التي يقودها السنة. ومع هذا، فمن شأن ذلك أن يترك «العتبات» عرضة للإكراه المالي من

قبل «منظمة بدر» و «كتائب حزب الله».

- منح «العتبات» قيادة «قوات الحشد الشعبي»: من بين الخيارات الأخرى التي تمّت مناقشتها في البداية في عام 2019 هو تنصيب أحد قادة «العتبات» ليكون إما القائد المدني الأعلى لـ «قوات الحشد الشعبي» (ليحل محل فالح الفياض) أو كنائب رئيسها العسكري (ليحل محل أبو فدك). ومن الناحية النظرية، سيسمح مثل هذه التنصيب لـ«العتبات» بإصلاح «قوات الحشد الشعبي» من الداخل، لكن إجراء مثل هذه التغييرات في القيادة سيتطلب جهوداً متضافرة ومجازفة من قبل السيستاني.

التداعيات على السياسة الأمريكيّة

قد تبدو قضية «العتبات»، بحسب نايتس ومالك، وكأنها مسألة متخصصة لكي تصب الولايات المتحدة تركيزها عليها، ولكن في العراق تُعتبر هذه الملفات نقطة اختبار عملية. ولدى إدارة بايدن أيضاً فرصة لإظهار إدراكها لمدى تعقيد القضية ويمكنها التعامل معها بزخم أقل. ويقيناً، لا تُعتبر أي من الخيارات المذكورة أعلاه الخاصة بـ«العتبات» مثالية من وجهة نظر أمريكيّة، وسيكون من غير السليم إنشاء مؤسسة أمنية جديدة أخرى في العراق في وقت تواجه فيه الوكالات القائمة صعوبات للاستمرار، ولكن من الخطورة أيضاً إزالة وحدات قومية إلى حدّ كبير من «قوات الحشد الشعبي» وترك الساحة لأبو فدك لكي يستلم زمام الأمور من دون اعتراض أو مراقبة. ومع ذلك، تتمتع جميع الخيارات الأربعة ببعض المزايا ويمكنها أن تجعل العراق في موقع أفضل، مما يقلل الضغط على على الاهتمام الذي يجب أن توليه الولايات المتحدة والموارد التي يجب أن تستخدمها. كما أن الوقت أمر بالغ الأهمية أيضاً - فالسيستاني في الحادية والتسعين من عمره، والقيادة الشيعيّة المنافسة في إيران تريد «تقويض» كربلاء والنجف كمركزان دينيان، لذلك يحتاج أتباع السيستاني إلى التنظيم والتسلّح

بصورة عاجلة إذا كانوا يأملون في صد الميليشيات التي تعمل بالوكالة عن طهران.

وفي النهاية، على العراق انتقاء الخيار الذي يجب عليه اتباعه وليس إدارة بايدن. وستحظى السياسة المختارة بفرصة أفضل للنجاح إذا كان العراقيون هم الذين يقودون القرار، في حين أن الضغط الأمريكيّ العلني قد يعرقله، حيث حدث ذلك كما يُقال في عام 2020. إذا التزم المسؤولون من الولايات المتحدة وحلف «الناتو» والتحالف بالتشجيع الصامت وراء الكواليس لإصلاح «قوات الحشد الشعبي»، فبإمكانهم منح رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الميزة التي يحتاج إليها من أجل مواصلة الضغط لإجراء تغييرات إيجابية. وبغض النظر عن كيفية التعامل مع «العتبات» إدارياً، فإن عروض الدعم الأمريكيّة لوحدات مختارة (على سبيل المثال، التدريب والتجهيز بمعدات غير قاتلة) قد يتم قبولها في النهاية، وفي غضون ذلك يمكن توفير هذا الدعم بشكل غير مباشر من خلال وزارة الدفاع. على واشنطن أيضاً أن تجمع شركاء مثل «البنك الدولي» و«حلف شمال الأطلسي» و«الاتحاد الأوروبي» و«برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» لصياغة مشاريع تجريبية تساعد على «توزيع» أفراد «قوات الحشد الشعبي» في المهن المدنية (على سبيل المثال، التدريبات المهنية، وإعادة التأهيل الطبي).

وفيما يتعلق بـ«العتبات»، يجب أن تكون الأولوية الأكثر إلحاحاً لإدارة بايدن هي التخفيف بشكل استباقي من المشاعر المؤلمة التي سببتها الضربة الجوية على كربلاء في 13 آذار/مارس 2020. وقد يشمل ذلك دفع بعض التعويضات بصورة غير علنية لـ «مؤسسة ضريح الإمام الحسين» وفقاً لطلبها، أو توفير الدعم الطبي العيني

إذا التزم المسؤولون من الولايات المتحدة وحلف «الناتو» والتحالف بالتشجيع الصامت وراء الكواليس لإصلاح «قوات الحشد الشعبي»، فبإمكانهم منح رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الميزة التي يحتاج إليها من أجل مواصلة الضغط لإجراء تغييرات إيجابية

وإعادة الإعمار. ويمكن لأي من الخطوتين إقناع «المؤسسة» بالتخلي عن التهديد برفع دعوى قضائية وتجنّب سابقة قانونية إشكالية. ولدعم مثل هذه الجهود، يجب على الإدارة الأمريكيّة النظر في القيام بزيارات دبلوماسية إلى كربلاء للحفاظ على حسن نية السيستاني و«العتبات».

4. القدس العربيّ.

كتاب:«آيات الله الوطنيون: القومية في زمن ما بعد صدام»

واشنطن

خلف أبواب مراقد النجف صراع على الإسلام الشيعيّ اليومي داخل العراق: شيعة أم شيع؟[1]

مع صحوة الشيعة في عام 2003، والتعبير هنا للكاتب الإيراني- الأمريكيّ والي نصر، بدا أنّ الشرق الأوسط يشهد مرحلة صراعات طائفية جديدة شبيهة بالانشقاق البروتستانتي- الكاثوليكي في المسيحية الغربية. وبغض النظر عن مدى دقة هذه المقارنة، فقد ساهم هذا الوصف لاحقاً في رسم صورة عن الشيعة والسنة في المنطقة، بوصفهم كتلا ثابتة وجامدة.

ومع مرور الأيام كان المشهد الطائفي في العراق يساهم في تثبيت صورة نمطية عن الشيعة العراقيين ترسمهم من ناحية باعتبارهم كتلة واحدة، ومن ناحية ثانية تصوّرهم أصحاب هوى إيراني يخضعون لأوامر الفقيه في إيران. ورغم أنّ نصر حاول دحض هذه الرؤية من خلال الحديث عن شيعةٍ تركمان وعربٍ، وأيضاً عن شيعة ريفيين وشيعة مدن، ستبقى الصورة النمطية، حول وجود لون شيعيّ واحد ميال لإيران، هي الحاكمة، وبالأخص لمن يعيش خارج العراق، كما سيبقى الباحثُ العربيُّ محتارًا أحيانًا حيال تفسير مواقف «القائد الشيعيّ» مقتدى الصدر، فهو تارة يظهر بوصفه عروبياً، وأحياناً عديدة يبدو طائفياً في ممارساته وخطاباته ومسلحيه. ولعلَّ من الكتب الجديدة التي تحاول فك هذا الغموض عن الشيعة العراقيين، الكتاب الذي أصدرته

(1) القدس العربي، كتاب:«آيات الله الوطنيون: القومية في زمن ما بعد صدام»، خلف أبواب مراقد النجف صراع على الإسلام الشيعيّ اليومي داخل العراق: شيعة أم شيع؟، 12-1-2021.

بالإنكليزية الباحثة الأمريكيّة كارولين صايغ بعنوان «آيات الله الوطنيون: القومية في زمن ما بعد صدام» في عام 2018 وقد تُرجم حديثاً للعربية عن مركز الرافدين للحوار بعنوان «المرجعية الدينية: الموقف الوطني في العراق بعد 2003».

تكشفُ المؤلفة عن وجود جماعات شيعيّة، وليس جماعة شيعيّة واحدة، كما تكشفُ أيضاً عن خلافاتٍ يوميّة بين قادة هذه الجماعات على الحكم، وعلى دور الإسلام الشيعيّ في إدارة ملفات البلاد، وأيضاً على صعيدِ رؤية مستقبل العراق. ويقدّمُ الكتاب أيضاً، صورةً جديدة عن آية الله السيستاني، إذ غالباً ما جرى تصويره على أنّه يتمتع بصفات «شبه ميكافيلية» (حسب قول صايغ)، ويعمل خلف الكواليس في سبيل بناء جمهورية النجف الإسلامية، بينما تبين صايغ من خلال متابعة دقيقة لخطابات ومواقف هذا الرجل، أنّ هذه القراءة تبدو مستعجلة، وأنها وليدة الشكوك التي تشكّلت بعد عام 1979، عندما اختطف رجال الدين الشيعة الدولة، في حين نكتشف (أو تكتشف الكاتبة) أنّ السيستاني بقي يصر على تأدية دوره في الشبكات غير الرسمية.

شيعة أم شيع؟

في سياق تفسيره لما عاشَه العراق بعد عام 2003 من صراعات طائفية، كان كنعان مكية قد وجد في روايته «الفتنة» أنّ السبب في ذلك يعود لزعماء الشيعة، الذين «لم يتصرفوا بشهامة» كما فعل مارتن لوثر، ونيلسون مانديلا أو غاندي، إذ لم يتمكنوا من التخلّص من «شرنقة ثقافة الضحية». وهنا ترى صايغ أنّ ما وقع فيه مكية، أنّه لم يعرّفنا بداية على طبيعة هؤلاء الشيعة، كما أنه بقي ينظر للعراق من منظور طائفي، ولذلك فهي ترى أنه من الضروري وضع خريطة أخرى عن الشيعة في العراق، لفهم أي الأطراف ساهمت فعلا في تفاقم العنف الطائفي في البلاد.

ترى صايغ أنّه بعد غزو عام 2003 كان صناع السياسة والصحافيون حريصين على

رؤية الكيفية التي سيتفاعل بها الإسلام الشيعيّ مع الدولة العراقية الجديدة، وقد لاحظ فريديك فولبي وبرايان تيرنر، أنّ هذه الأسئلة شغلت بال علماء الإسلام والعلوم الاجتماعية على مدى عقود. ولفهم هذه اللحظة في التأريخ، يؤكد كل منهم أننا في حقبة ما بعد نظام دوركهايم، بمعنى أنّ الدين أصبح مسألة تعني الفرد، وأنّ المؤسسة الدينية التقليدية في تراجع، وللوهلة الأولى يبدو أنّ هذا الاستنتاج دقيق في العراق، ففي خضم المناخ الجديد، تشكّلت جماعات إسلامية شيعيّة جديدة، بعضها ذات توجهات راديكالية، ومن أهم هذه الحركات تلك التي شكّلها مقتدى الصدر، فقد كان في الثلاثينيات من عمره في أعقاب الغزو مباشرة، وكانت أمامه سنوات ليصل إلى مرتبة آية الله، ولذلك بدا في تلك اللحظة يمتلك رؤية بديلة للعراق، لا تتضمن أن يكون آيات الله قادة، وفي مناخ ما بعد صدام أخذ يقدم تفسيراً خارج المؤسسة الدينية للإسلام، مثلما فعل شريعتي وجلال آل أحمد في إيران قبل الثورة، وذلك على صعيد إعادة صياغة النشاط الديني خارج إطار المدارس الدينية الشيعيّة وبنيتها التراتبية، وقد تمكّن الصدر، من استقطاب آلاف الأتباع في شوارع بغداد الفقيرة، وشكّل جيش المهدي وأنشأ المحاكم والسجون، وكانت تلك الخطوات تتوافق مع رؤيته لتشييد دولة إسلامية، لكن هذا الواقع لم يصمد طويلاً، فقد تمكن رجال الدين من صدّ هذا الصعود، عبر التأكيد على ضرورة احترام البنية التراتبية، كما أنّ تصرفات الصدر أدّت إلى تنفير الشيعة العاديين، ولاسيما أصحاب الأملاك، الذين رفضوا الفتوى التي تسمح بالنهب، أو تحويل النجف إلى منطقة حرب، وأدى هذا الأمر إلى اكتشاف الصدر أنّ احترام آيات الله والتراتبية التقليدية يعني النجاح في العالم الشيعيّ، لذا قرّر أنّ نهجه السياسي يتطلّب أن يحسّن من مؤهلاته الدينية، فذهب إلى إيران عام 2008 للدراسة ليصبح آية الله، لكن هذه التراجع لم يكن يعني أنّ الشاب سيبقى منعزلاً، أو منكفئاً، وإنما سيعيد الكرة مرة تلو الأخرى، خاصة عندما يغيب السيستاني عن إعطاء

رأيه في موقف أو حدث ما.

ومن هنا ترى المؤلفة أنّ تفسيرات تيرنر وغيره لم تتمكن من الصمود كثيراً في عراق ما بعد 2003، فقد بقي للمؤسسة الدينية التقليدية دور واسع في الحياة العراقية، وهو ما سيتعزز أيضا مع انهيار الدولة العراقية، لأن الدولة عندما تلجأ إلى القمع والإقصاء، وتفشل في تلبية احتياجات الناس، يلجأ الناس إلى المجال غير الرسمي، وهذا هو الفراغ الذي تمكّن السيستاني والصدر من ملئه. وتبين صايغ أنّ بيئة ما بعد 2003 تظهر أنّ آيات الله كانوا على دراية كاملة باحتمال تراجع دورهم، فانخرطوا بعملية صارمة لاكتشاف الذات، وقاموا بتحديث مؤسستهم مراعاة لاحتياجات هذا الجمهور على أمل أن يتمكنوا من الاحتفاظ بأتباعهم.

بقي للمؤسسة الدينية التقليدية دور واسع في الحياة العراقية، وهو ما سيتعزز أيضا مع انهيار الدولة العراقية، لأن الدولة عندما تلجأ إلى القمع والإقصاء، وتفشل في تلبية احتياجات الناس، يلجأ الناس إلى المجال غير الرسمي، وهذا هو الفراغ الذي تمكّن السيستاني والصدر من ملئه

تتابع صايغ قراءتها لمواقف حراس التشيع في العراق من الأوضاع بعد 2003، وهنا ترى أن السيستاني، خلافاً للأحزاب الشيعيّة التي عادت من الخارج بُعَيد الغزو، فضّل طرح سلسلة من المواقف بشأن سيادة القانون، وعدم شرعيّة الفصائل المسلّحة والنهب، ووجوب احترام الحكومة، وأجاب عن عشرات الأسئلة المتعلقة بخرق القوانين. والأهم من ذلك، إصراره على إجراء انتخابات مباشرة بدلاً من التعيين، كما بدا مقتنعاً بفكرة أنّ شكلَ الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي، وأنّ المرجعية لا تمارس دوراً في السلطة أو الحكم، ورغم أنّه لم يكن سياسياً متمرّساً، لكن كان لديه حدس سياسي لفهم الآثار العميقة للوثائق والهياكل التأسيسية، التي كان الأمريكيّون يصوغونها مع بعض العراقيين القادمين من الخارج، وهذا ما ظهر من خلال البنية الطائفية لمجلس

الحكم الانتقالي، وقانون الإدارة الانتقالية التي كانت لها تداعيات على الصعيد المحلي والإقليمي، وقد بدا السيستاني قلقاً من قدرة اللاعبين السياسيين على صياغة النتائج السياسية لصالحهم، بغض النظر عن الإرادة الشعبية في العراق.

وما يلفت النظر هنا هي قضية الدين، ذلك أنّ مكانة الإسلام في الدستور والدولة لم تحتلَّ مكانة مهمة في خطاب السيستاني، كما تزعم الكاتبة، فهو نادراً ما ركز في فتاواه على الإسلام، بينما كانت الجماعات الشيعيّة من خارج المؤسسة الدينية ذات التوجه الأكثر محافظة، مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، هي التي تريد لغة خاصة بشأن مكانة الإسلام في الدولة. وفي سياق تفسيرها لموقف السيستاني من السياسة ونموذج ولاية الفقيه، ترى المؤلفة أنّ موقفه المنافي لولاية الفقيه، لم ينجم عن موقف فقهي فحسب، وإنما نجم عن واقع عاشه هذا الرجل، فقد كان شاهداً كغيره من العراقيين، وأبناء المنطقة على حكم ثيوقراطي شيعيّ في إيران حكم لعشرات السنين، ففضّل الالتزام بالتقليد الذي يقوم بمقتضاه رجال الدين بتوجيه المجتمع، مع ضمان عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم، من خلال الترويج لمثل الإسلام، كما أنه بقي في فتاواه يتعامل مع الإسلام بوصفه شكلاً حديثاً وشرعيّاً من أشكال التعبير، الذي يمكن أن يؤدي دوراً إيجابياً في المشهد السياسي للدولة الحديثة. لقد اختار أن يكون مرشداً فحسب، من أجل تفادي النموذج الإيراني في الحكومة (ولي الفقيه هو الحاكم)- بحسب صايغ.

في المقابل، تكشف صايغ، أنّ أعضاء الأحزاب الإسلامية القادمين من الخارج، كانوا يتبنون موقفا أكثر راديكالية حيال دور الإسلام الشيعيّ في الدولة، وأيضا حيال المكونات الأخرى، وهذا ما سيدفعهم، من خلال المالكي، إلى أخذ إجراءات قاسية

بدا السيستاني قلقاً من قدرة اللاعبين السياسيين على صياغة النتائج السياسية لصالحهم، بغض النظر عن الإرادة الشعبية في العراق

ساهمت في تهميش السنة، وتفاقم الوضع الطائفي بالعراق، ولذلك تُلاحظ أنّ خطاب جماعات الإسلام الشيعيّ السياسي، خلافاً لخطاب آيات الله، هو الذي ساهم فعلياً في تفاقم الأوضاع الطائفية، لكن هذا لا ينفي أيضا دور الأمريكيّين، الذين كان لهم التأثير الأكبر، من خلال فرض إجراءات طائفية على مستوى الحكم.

وفي سياق تحليلها للمعارك الطائفية، ودور آيات الله، تؤكد الباحثة، أنه رغم مكانة السيستاني الكبيرة، لكن هذه الرمزية والتأثير لم يكونا يعنيان أنه قادر باستمرار على كبح هذه الصدامات، خاصة أنّ كثيراً من النخب السياسية الشيعيّة بقيت تعرقل أي جهود له في سياق الحفاظ على مصالحها، التي اكتسبتها منذ سقوط بغداد. مع ذلك فقد بقي من أبرز منتقدي النموذج الطائفي، ولذلك كتب عن الحاجة لدولة مركزية تحفظ وحدة العراق.

ومع تحول العنف إلى حرب أهلية شاملة، بدا أنّ السيستاني لا يستطيع السيطرة على الفصائل المختلفة، ولذلك وجدَ أنّ دوره يكمن في التخفيف من السردية الطائفية عبر طرح سردية بديلة، من خلال التأكيد على وجود سنوات تعاون طويلة بين السنة والشيعة، كما سلط الضوء على التعاون بين العراقيين في ثورة 1920 العراقية، ومواجهة الاحتلال البريطاني، والدفاع عن بلدهم كلما تعرض لهجوم، كما بين في سياق تفسيره للأزمة الطائفية بأنها وليدة التركيبة السياسية الطائفية.

5. عين أوروبية على التطرّف.

«تطرف» الطائفة الشيعيّة في إيطاليا: تهديد تنبغي مجابهته[1]

يعمدُ مركز «عين أوروبيّة على التطرّف» إلى التحريض ضدّ كلِّ ما هو مسلم، وقد انشغل في تقريرٍ أعدّه أواخر عام 2020 بالتحريضِ على الشيعة وعلى التشيّع، في أوروبا عموماً وفي إيطاليا بالخصوص، خالطاً، عن قصد أكيد، بين الإرهاب والتطرّف والتكفير، وبين المذهب الشيعيّ.

يقول المركز رُغمَ أنّ التطرّف السّلفي الجهادي السّني يعتبر تهديدًا أمنيًا في أوروبا منذ فترةٍ طويلة، فإن العديد من الدول الغربية تستهين بشكلٍ صادم بخطر الجماعات «المتطرفة» الشيعيّة. ويزعم المركز أنّ التنظيمات الرئيسيّة الشيعيّة المنتشرة في أوروبا هي حزب الله اللبناني، والحرس الثوري الإيراني، إضافة إلى العديد من الميليشيات الشيعيّة في العراق وباكستان وأفغانستان واليمن، ودولٍ أخرى.

يعدّد المركز الدول التي صنّفت حزب الله منظمة إرهابية وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا واليابان وكندا وصربيا وألمانيا، التي داهمت شرطتها بعد ذلك المساجد المرتبطة بالحزب.

لكنّ هناك دولاً، كما يقول المركز، كانت أكثر تحفظاً. إذ على الرغم من حظر الاتحاد الأوروبي الجناح العسكري لحزب الله في العام 2013، إلا أنّ العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد قد حدّدت تصنيفاتها الفردية الخاصّة للحزب. على سبيل المثال، صنّفت فرنسا الجناح العسكري للحزب جماعة إرهابية، لكنها لم تقرر بعد تصنيف التنظيم بأكمله باعتباره منظمة إرهابية. وفي إسبانيا، ضغط حزب سيودادانوس الليبرالي الوسطي

(1) European Eye on Radicalization, The Radicalization of the Shia Community in Italy: A Threat That Should Be Addressed,182020-11- .

من أجل تصنيف حزب الله منظمة إرهابية، ولكن لم يحصل على موافقة بعد.

وفي سبتمبر 2020، حكمت محكمة بلغارية غيابيًا على اثنين من نشطاء حزب الله بالسجن مدى الحياة بسبب تفجير حافلة سياحية في عام 2012 في بورجاس، ما أسفر عن مقتل خمسة إسرائيليين وسائق الحافلة البلغارية المسلم، لكن المدعي العام قرر عدم اتهام حزب الله كمنظمة.

الوجود الشيعيّ في إيطاليا

يعود تركيز التقرير على إيطاليا، ويقول إنّه وبسبب علاقاتها الحسّاسة مع لبنان وإيران، تركت إيطاليا تصنيف حزب الله في منطقة رمادية، رغم أنّ وزير الداخلية الإيطالي ماتيو سالفيني الذي زار إسرائيل في عام 2018، وصف أعضاء حزب الله بأنهم "إرهابيون إسلاميون"، ما أثار جدلًا سياسيًا ساخنًا في إيطاليا كون الدولة تنشر أكثر من ألف جندي في جنوب لبنان كجزء من مهمة حفظ السلام التابعة لليونيفل، التي تفصل بين قوات حزب الله وإسرائيل.

يقول تقرير مركز «عين أوروبيّة على التطرف» إن عدد المسلمين السنّة أكبر بكثير من عدد المسلمين الشيعة في إيطاليا، والذين تتركّز غالبيتهم في روما وميلانو وبريشيا وميستري وكومو وليجينانو ونوفارا وكاربي، حيث تعيش هناك جاليات مهاجرة بأعداد كبيرة، وتتألف جمعية «الصراط» التي تتخذُ من «كومو» مقرّاً لها من الشيعة اللبنانيين في الشتات، ويرأسها عبد العزيز حمزة. وتُشارك صفحة الجمعية على فيسبوك بانتظام مقاطع فيديو للشيخ «بسام قاروت» و«عباس دي بالما»، الشيخ الشيعيّ الإيطالي الذي اعتنق الإسلام. ويلاحظ التقرير أنّ المحتوى على الإنترنت هو في جلّه ديني وغير سياسي، ويشير إلى أنّ الجمعيّة تجري حوارات مع المجتمع الكاثوليكي المحلي، وتتعاون معه.

في الوقت نفسه، تتكون الجماعات الشيعيّة في كاربي وكذلك في ليجينانو ونوفارا

وباليرمو من مهاجرين من باكستان وشبه القارة الهندية. وتنشط هذه الجماعات كثيرًا في المناسبات الاجتماعية والطقوس الدينية، مثل احتفالات عاشوراء الكبيرة أمام محطة ميلانو المركزية، لكنها أقل انخراطًا في النشاط السياسي. لكن المنظمة الجعفرية في ليجينانو-نوفارا شاركت رسائل تعبيرًا عن تضامنها عقب مقتل قائد الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني.

يتألف مركز الإمام المهدي الإسلامي في روما بالأساس من إيرانيين وأفغان وباكستانيين ويقود المركز الشيخ عباس دي بالما، الذي درس اللاهوت في دمشق وقم، ونظّم فعاليات في الماضي للاحتفال بـ "تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي". وفي عام 2015، استضاف المركز أيضاً نوار السهلي، وهو عضو في حزب الله في البرلمان اللبناني، فضلًا عن رجال دين ومسؤولين إيرانيين.

تنامي دور الشيعة الإيطاليين المعتنقين للإسلام

يسجّل مركزُ «عين أوروبيّة على التطرّف» ظهورَ عددٍ متنام من الإيطاليين الذين يعتنقون الإسلام في المجتمع الشيعيّ الصغير في الدولة، وهؤلاء غالباً ما يكونون أكثر نشاطًا سياسيًا من المهاجرين. فلقد اعتنق إدواردو أنيلي؛ نجل رجل الصناعة الإيطالي في شركة فيات جياني أنيللي، الإسلام الشيعيّ بعد لقائه آية الله «علي خامنئي» في إيران. وفي عام 2000، ادُّعِيَ أنه «انتحر» في تورينو. وكان عمار لويجي دي مارتينو واعظًا إنجيليًا ومناضلًا يمينيًا متطرفًا من نابولي اعتنق الإسلام الشيعيّ، ويعتبر مؤسس الطائفة الشيعيّة في إيطاليا، وأسس جمعية أهل البيت ومجلة بعنوان «الإسلام الخالص».

عباس دي بالما هو أيضًا ناشط شيعيّ مشهور في إيطاليا، استخدم صفحته على فيسبوك للإشادة بتصريحات ومبادرات «زعيم» حزب الله حسن نصر الله، والرئيس السوري بشار الأسد، والنظام الإيراني، وشارك مرارًا وتكرارًا محتوى حول دور المقاتلين

الأجانب الشيعة في سوريا واليمن والعراق، احتفالًا بالقتال ضد تنظيم داعش والفصائل السنية الأخرى. فعلى سبيل المثال، أشاد في عام 2016 بكتيبة زينبيون التي تتكون من متطوعين شيعة باكستانيين، وبالجناح العسكري لحزب الله في سوريا، وكذلك بـ «ميليشيا» الحوثي المدعومة من إيران التي تقاتل في اليمن. وفي عام 2015، انتقد مقتل «الإرهابي» اللبناني سمير القنطار، «الذي قتل فتاة إسرائيلية في الرابعة من عمرها» (كما يزعم الموقع). وعلى موقعه الشخصي، يقدم الشيخ «دي بالما» نصائح دينية لأتباعه، ولديه وجهات نظر اجتماعية «متطرفة»، حيث يُحرّم الرقص والموسيقى والعلاقات الجنسية غير الشرعيّة والأفلام التي تحتوي على مشاهد جنسية، ويدعو إلى فرض قيود صارمة على سلوك المرأة.

«هانيه تاركيان» هي ناشطة إيرانية- إيطالية أخرى ذات آراء سياسية قوية مؤيدة للنظام الإيراني ونظام الأسد وحزب الله والجماعات الشيعيّة بشكل عام. وتشارك في ندوات تنظمها منابر يمينية متطرفة مثل «إل بريماتو نازيونالي» والجماعات الفاشية الجديدة، فضلا عن مجلة «أوراسيا» الموالية لبوتين. وتُدعى للتحدث في فعاليات الطائفة الشيعيّة المتعلقة بالوضع السياسي في الشرق الأوسط. وتستخدم تاركيان حساباتها على فيسبوك وتليجرام لمشاركة مقاطع فيديو رسمية من حزب الله وحماس، تحتفي بالهجمات الإرهابية في إسرائيل والدعاية لرجال الدين الإيرانيين. كما تبادلت وجهات نظر متطرفة وعدوانية حول الولايات المتحدة ودول الخليج والحكومات الغربية. ولها صلات بـ "مركز الإمام علي الثقافيّ" في ميلانو، الذي ينشط بشكل كبير على تلجرام. وقد نظم المركز تأبينا عقب مقتل قاسم سليماني أمام محطة القطار المركزية في ميلانو وشاركت مقابلة الإمام علي فوزنيا دعا فيها إلى الانتقام لاغتيال الجنرال.

«الهجمات الإرهابية» الشيعيّة في إيطاليا

رغم تحامل المركز على الشيعة في إيطاليا والتحريض ضده إلا أنه لم يتمكّن من

إثبات قيامهم بأعمال تخل بأمن إيطاليا وقد اضطر للاعتراف بأنّ من غير الواضح، حسب المركز، في هذه المرحلة ما إذا كانت الدعاية الشيعيّة المتطرفة في إيطاليا قد أدّت إلى تطرف أي عضو في المجتمع إلى حد الانضمام إلى الجماعات المسلحة أو حتى القتال في الخارج بين صفوف حزب الله أو لواء زينيبيون، أو فاطميون أو حسينيون أو أنصار الله الحوثيين أو وحدات أخرى، لكنه يعود للادعاء الكاذب، بأنّ حزب الله والأجهزة الإيرانية ينشطون في إيطاليا، ونفذوا عمليات سريّة وهجمات إرهابية واغتيالات، وأنّ إيطاليا شهدت على مدار العقود القليلة الماضية، سلسلة هجمات من قبل المقاتلين الشيعة (يمكن العودة إلى موقع المركز للاطلاع على تفاصيل ما يدّعيه من عمليات نفذها شيعة بحسب زعمه لكنّ أغربها سرده تعرّض مجموعة من المغتربين اللبنانيين المحتجين أمام سفارتهم في روما للتهديد والمضايقة من قبل أحد عناصر حزب الله!!!).

يخلص المركز إلى التحذير من إخفاق الحكومة الإيطالية في تصنيف حزب الله منظمة إرهابية، ويعتبر ذلك نقطة ضعف واضحة. لكنّه يعزو إلى بعض المراقبين أن القرار الإيطاليّ يهدف إلى اتخاذ موقف محايد لتجنيب الدولة أعمال عنف محتملة من قبل التنظيمات الشيعيّة في إيطاليا.

لكنّه يعود إلى نغمة التحريض ويعتبر أنّ هناك خطراً حقيقياً من أن تتحوّلَ العناصر المتطرفة من الطائفة الشيعيّة في إيطاليا إلى التطرف العنيف، ويدعم هذا الاحتمال، بزعمه، الدعاية «المتطرفة» التي يبثها الدعاة في إيطاليا. وفي حين أنه من غير المرجح أن يشكل هذا الأمر تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الإيطالي، إلا أن هذا قد يحفّز المهاجرين الشيعة على أن يكونوا أكثر نشاطًا سياسيًا في القضايا الدولية، ويقدموا الدعم اللوجستي أو المالي للجماعات الإرهابية الأجنبية، أو حتى أن يصبحوا مقاتلين أجانب في حروب الشرق الأوسط.

6. عين أوروبية على التطرّف

هل يشكّل خريجو جامعة المصطفى خطرًا إرهابيًا على أوروبا في المستقبل؟[1]

يدّعي مركز «عين أوروبيّة على النطرّف» في تقرير حديث (14 شباط 2021) أنّ الوحدة رقم 910 التابعة لـ «حزب الله» اللبناني، فرع الأمن الخارجي، تعملُ كذراعٍ استراتيجية لحزب الله وإيران. وبعد أن يوصّف المركز طبيعة عمل هذه الوحدة، ويذكر عدداً من العمليّات التي نفّذتها وفشلت في أخرى، وأنّه نظرًا للإخفاقات الأخيرة، وحالات الانكشاف للوحدة 910، يدّعي المركز أنّه من الممكن أن يحاول حزب الله وإيران البحث عن أساليب أخرى للعمليات، تسمح لهما بالعمل بحرية في أوروبا وأماكن أخرى. والمرشحون الواضحون لدعم الآلية الحالية أو استبدالها هم خريجو جامعة المصطفى.

لماذا جامعة المصطفى؟

يعود المركز إلى مرحلة تأسيس جامعة المصطفى ﷺ، ويقول إنّ الجامعةَ قد تأسّست في عام 2007 من قبل المرشد الأعلى الحالي في إيران؛ آية الله العظمى (السيّد) علي خامنئي، الذي يدير أنشطتها، ويمثل أعلى سلطة فيها، وأنّ إيران خصّصت في عام 2016 74 مليون دولار للجامعة.

وبصرف النظر عن التمويل الذي تتلقاه من الدولة، تحصل الجامعة على تمويلٍ من المكتب الشخصي لخامنئي، ومن شبكة الأعمال والمنظمات الخيرية. والرئيس الحالي للجامعة؛ آية الله علي عباسي، هو عضو متشدِّد في الدائرة المقربة من خامنئي، ولا

(1) عين أوروبية على التطرّف، هل يشكّل خريجو جامعة المصطفى خطرًا إرهابيًا على أوروبا في المستقبل؟، 14 2-- 2021.

يزال يدعو إلى مواجهةٍ مسلحة مع إسرائيل.

الجدير بالذكر أن جامعة المصطفى تدرِّب رجال الدين في جميعِ أنحاء العالم على نشر المبادئ «الخمينية» في بلدانهم. وتفتخر الجامعةُ بوجودها في أكثر من 30 دولةٍ أفريقية، وتدّعي أن لديها 5,000 طالب أفريقي مسجلين في برامجها المختلفة في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك 2,000 يدرسون في إيران، ويعودون إلى ديارهم مرات عدة في السنة لأغراضٍ دعويّة.

علاوةً على ذلك، ودائماً بحسب التقرير، تدير الجامعةُ العديدَ من الفروع في الدول الأوروبية، أبرزها الكلية الإسلامية في لندن. وقد انتقل خريجو المصطفى؛ مثل رجل الدين الإيطالي عباس ديبالما، لتأسيس مراكز ثقافيّة إيرانية في بلدانهم، مثل مركز الإمام المهدي في روما. كما أرسلت الجامعة رجال دين لبنانيين كدعاة إلى أمريكا اللاتينية، حيث يسعون إلى التقارب مع المجتمعات المحلية الوافدة، وممارسة الدعوة بين السكان المحليين.

بالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن انضمام طلاب من جامعة المصطفى -خاصة من أفغانستان وباكستان- إلى الميليشيات المدعومة من إيران التي تقاتل في سوريا لدعم نظام بشار الأسد. وتقدِّم الجامعة للطلاب منحًا دراسية سخية تهدف إلى تشجيعهم على الدراسة في إيران أو في أي من فروعها العالمية، في المقام الأول في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا وأوروبا. وتتيح الجامعة دورات عبر الانترنت لأولئك الذين لا يستطيعون الحضور.

ونظرًا لولائهم للقضية الإيرانية، في ظلِّ عملية التلقين التي يخضعون لها في الجامعة،، يصبح هؤلاء الخريجون بشكلٍ متزايد هدفًا للتجنيد في وحداتٍ عملياتية لحزب الله. كما أن العديد من هؤلاء الخريجين لديهم خبرة قتالية في القتال في سوريا والعراق، ما يزيد من مزايا تجنيدهم. وقد فرضت الإدارة الأمريكيّة مؤخرًا عقوبات على

الجامعة، متهمة إياها بأنها «منصة تجنيد لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني لجمع المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ العمليات، بما في ذلك تجنيد الميليشيات الأجنبية التي يقودها الحرس الثوري، التي تقاتل لمصلحة نظام بشار الأسد في سوريا».

من جهتها، أشارت وزارة الخزانة الأمريكيّة أن فيلق القدس استخدم جامعة المصطفى الدولية «كغطاء» لتجنيد الأفغان في «لواء فاطميون» المُدرج على اللائحة السوداء، وهو عبارة عن ميليشيا موالية لإيران حاربت في سوريا. وعلاوة على ذلك، قالت إن فيلق القدس استخدم أيضًا حرم الجامعة في مدينة قم «كساحة تجنيد» للطلاب الباكستانيين للانضمام إلى «لواء زينبيون» المدرج على اللائحة السوداء، وهو عبارة عن ميليشيا تتكون من شيعة باكستانيين.

ويزعم التقرير أنّه في ضوء الصعوبات المتزايدة التي تواجهها إيران وحزب الله في بناء خلايا «إرهابية» في جميع أنحاء العالم، من المرجح أن يصبح هؤلاء الخريجون هدفًا للتجنيد من قبل إيران وحزب الله. وعلى غرار نموذج داعش، حيث تم استدراج المواطنين الأوروبيين الذين تم تلقينهم على يد رجال الدين المتطرفين للقتال في العراق وسوريا، يمكن لإيران وحزب الله تجنيد هؤلاء الخريجين بسهولة -خاصة أولئك الذين التحقوا بالحرم الجامعي في إيران والعراق وسوريا واكتسبوا خبرة قتالية- وإعادتهم إلى أوروبا ليصبحوا جزءًا من البنية التحتية للوحدة 910.

يقول تقرير «عين على التطرف» إنّه بصرف النظر عن هذه الصفات، يتمتع هؤلاء الخريجون بالعديد من المزايا المضافة. أولًا، هم يعرفون ثقافة بلدانهم الأصلية ولغتها التي تساعدهم على الاندماج والتماهي في المجتمع. ثانيًا، لديهم أوراق ثبوتية شرعيّة وجوازات سفر تمنحهم حرية التنقل. ثالثًا، لديهم أقارب وأصدقاء يمكن أن يقدموا لهم المساعدة في أنشطتهم. وأخيراً، لديهم دعم أيديولوجي ومالي من مراكز دينية في بلدانهم الأصلية، لها صلات بعناصر حزب الله في لبنان، وأماكن أخرى.

ويخلص التقرير إلى القول، إنّه ومن أجلِ اكتشاف إمكانية استخدام هؤلاء الخريجين، من قبل وحداتٍ عملياتية تابعة لحزب الله وإيران، فإنّه يوصي بتكثيف مراقبة الطلاب الذين درسوا في مدينة قم بعد عودتهم من دراستهم، وكثيف مراقبة اللاجئين الشيعة، خريجي جامعة المصطفى الذين يسعون للعيش في أوروبا خاصة إذا كانت لديهم خبرة قتالية في سوريا أو العراق، تكثيف مراقبة فروع جامعة المصطفى المحلية في جميع أنحاء القارة، لمنع التحريض الذي سيستخدم لتجنيد عملاء محتملين في البلدان ذات الصلة، وفي الختام تحليل أي اتصال بين الجامعة وأتباعها في أوروبا لرصد محاولات تجنيد أعضاء جدد لحزب الله.

7. طهران تايمز

كتاب التشيّع في أميركا لمؤلفه « لياقات تقيم»[1] يصل إلى مكتبات إيران.

ترجمة مركز المعارف للدراسات

يقدم هذا الكتاب الأول من نوعه نظرة عامة للمجتمع الشيعيّ في أميركا، ويتتبع تاريخ المذهب، ومكوناته الراهنة، وكيف استطاع الشيعة أن يؤكّدوا هويتهم في السياق الأمريكيّ. يقول الكتاب إن ثمة مليوني شيعيّ في الولايات المتحدة، يتوزعون على أهم المدن الأمريكيّة كنيويورك، لوس أنجيلوس، شيكاغو، واشنطن العاصمة، ديربورن، وميتشيغان.

يتتبع «تقيم» تاريخ الشيعة والتشيّع في أميركا، ويضيء على الماضي بإحصاءات ومقابلات، ويستكشف تجارب هذه الجماعة، سادّاً فجوة أكاديمية هامة، ويستعرض الكاتب كيف قاد العيش في الغرب الشيعة إلى مواجهة تحديات الحداثة. يقدم كتاب الشيعة في أميركا رؤية شاملة يحتاجها الباحثون بتاريخ هذه الجماعة الدينية الأمريكيّة من نواح دينية، ثقافيّة، سياسية وبينيّة وصولاً إلى تجربة الشيعة الأفارقة في الولايات المتحدة.

(1) يوميّة طهران 25-2-2021 . لقاءات تقيم، كرسي الدراسات الاسلامية العالمية، جامعة مكماستر الكندية، فرع الشارقة، ينحدر من زنجبار، تنزانيا، مؤلف عدد من الكتب منها. « خلقاء الرسول: الكاريزما والسلطة الدينية ضمن الاسلام الشيعي».

8. إيران والمراكز الشيعيّة في أوروبا: الدور والأبعاد وحدود التأثير

صدر الكتاب عام 2020 للكاتبين محمد السلمي، ومحمود أبو القاسم وهو يتناول في خمسة فصول أهـمـيـة ومكانـة أوروبا فـي الإستـراتيجية الإيـرانـية، إضافة إلى الوجـود الشيعيّ في أوروبـا، فيما يستعرض المراكز الشيعيّة والسياسات الإيرانية تجاه الشيعة في أوروبا. ويكشف الكتاب عن دور وأنشطة المراكز الشيعيّة في أوروبا وصلتها بالنظام الإيراني، فيما يتطرق لتسييس هذه المراكز: النتائج والتداعيات والانعكاسات على إيران.

9. روسيا اليوم

المذهب الشيعيّ في روسيا يتمأسس بالتدريج»[1]

نشرت «أوراسيا ديلي»، نص لقاء مع رئيس تحرير مجلة «العالم الإسلامي»، خبير معهد الاستراتيجية الوطنية، رئيس سليمانوف قال فيها إنّ السنّة يمثّلون أغلبية عدديّة ضمن «الأمة الإسلامية»، وهؤلاء ينتمون إلى مذهبين رئيسيين: الحنفي والشافعي. ويمثل، بحسب سليمانوف ما نسبته 3% من إجمالي عدد المسلمين المؤمنين النشطين في روسيا، مشيراً إلى أنّ الجاليات الشيعيّة يمثلها بشكل أساسي الأذربيجانيون، وهم شيعة إمامية، وهناك الإسماعيليون وهم من طاجيك غورونو-بدخشان، وهم موجودون جنباً إلى جنب مع الشيعة- الإماميين مع مجتمعاتهم.

يقول سليمانوف إنّ التشيع الروسي قطعَ شوطاً طويلا في تطوّره، في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي، على مدى العقود الثلاثة الماضية، ويُلاحظ أنه يتم إضفاء الطابع المؤسسي على التشيع في روسيا الحديثة تدريجياً، وأنّ عددَ الجماعات (الشيعيّة) يتزايد، وظهرت بنية تحتية دينية على شكل مساجد وغرف صلاة شيعيّة، ويجري نشر ثابت للأدب الديني باللغة الروسية، المترجم منه ومن كتبه مؤلفون روس.

يضيف سليمانوف، إن ما يثير فضوله، بصفته باحثاً في الشأن الديني، كيف يتمكن الشيعة الروس من تنظيم أنفسهم من دون مؤسسة تقليدية مثل المفتين (الإدارات الروحية للمسلمين)، التي غالباً ما يتم انتقادها من قبل المسلمين السنة أنفسهم.

(1) **روسيا اليوم**، المذهب الشيعيّ في روسيا يتمأسس بالتدريج، 11-1-2021.

ويقول، على الرغم من بعض حالات الصراع وسوء الفهم مع السنة، فقد نجح الشيعة في روسيا في تأسيس حياتهم الدينية وتطوير نظام إدارة ذاتية داخل المنظمات الدينية، علاوة على ذلك، فقد تراكمت لدى الشيعة خبرة كبيرة، إلى حد ما، في المواجهة العقائدية مع الوهابيين، ونظرا لأن مشكلة انتشار الوهابية لا تزال ملحة بالنسبة لروسيا، فإن هذه التجربة تحظى بالاهتمام حسب قوله.

10. إنتاج فيلم «سيدة الجنة» والهجوم على سفارة إيران في لندن.. الفاعل واحد [1]

نظّمت قناة «فدك» للمدعو ياسر الحبيب التي تبث من لندن حملة لجمع تبرعات مالية لإنتاج فلم سينمائي يحمل عنوان «سيدة الجنة»، عن حياة الزهراء البتول عليها السلام. وكالعادة كان مراجع التقليد أول الناس بالمرصاد، لعلمهم أن أي فعالية أو عمل يكون وراءهما ياسر الحبيب يكون هدفهما الفتنة. مراجع التقليد اعتبروا تقديم أي مساعدة للحبيب على إنتاج الفيلم حرام شرعاً، ومن يساهمون في إعداد ونشر هذا الفيلم أو مشاهدته يرتكبون كبائر الذنوب، داعين أتباع أهل البيت عليهم السلام، إلى الإعلان جهاراً بأن من يبحث عن مثل هذه البرامج المثيرة للخلافات، ليس من مدرسة أهل البيت، فمثلُ هذه الأعمال لا تحقق إلا مطالب الأعداء، وهي بعيدة كل البعد عن العقل والتقوى.

وكان سفير إيران في لندن حميد نجّاد قد أدان فيلم «سيّدة الجنّة» ووصفَه بأنّه عملٌ يهدف إلى إحداث الانقسام معبّراً عن القلقِ من محاولات خلقِ انقساماتٍ وكراهية بين المسلمين في هذا الوقت الحساس، وبأنّ الفيلم يقوّض تعاليم النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وأصدر علماء الشيعة في باكستان[2] في ذكرى استشهاد السيّدة الزهراء عليها السلام بيانا مشتركاً أدانوا فيه الفيلم المناهض للوحدة الإسلامية «سيدة الجنة» مؤكدين أن الهدف الأساس لهذا العمل الشيطاني هو تسميم أجواء السلام والأخوة بين الشعوب الإسلامية، وخدمة أهداف القوى الاستكبارية من خلال جرح مشاعر المجتمع الإسلامي. وطالب العلماء الباكستانيون حكومتهم بالتحرك بسرعة لمنع انتشار فيلم سيدة الجنة

(1) **تلفزيون العالم**، إنتاج فيلم «سيدة الجنة» والهجوم على سفارة إيران في لندن.. الفاعل واحد.
(2) https://ar.irna.ir/news/84186032/

المغرض سواء في الفضاء الالكتروني أو في باقي وسائل الإعلام، وأن تتخذ إجراءات فاعلة على الصعيد العالمي لوقف النشاطات التي تثير التفرقة بين المسلمين .

وكان السفير الإيراني في باكستان قد التقى وزير الشؤون الدينية الباكستاني بير نور الحق قادري وبحث معه موضوع فيلم سيدة الجنة معتبراً أنه يمثل احدث مؤامرة اجنبية لاثارة الخلافات المذهبية وتسميم اجواء السلام والأخوة بين المسلمين ، كما أكد ان إيران تعتبر أي عمل يثير التفرقة هو خيانة لشخص الرسول الاكرم ﷺ.

11. الشرق الأوسط

بداية عهد تسليع الخصوصية[1]
هل بات ضرورياً تأسيسُ «نقابات» لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي؟

يقول كاتبُ المقالة ياسر عبد العزيز إنّ العالم انشغل بقرارِ مِنصة التراسل العالمية «واتساب» بإلزام «مستخدميها» بقواعد استخدام جديدة؛ وهي قواعد تتيح لهذه المنصة، التي يمتلكها «فيسبوك» منذ العام 2014، تبادل البيانات الخاصة بـ«المستخدمين» مع الشركات، بداعي مساعدة تلك الأخيرة على «تحسين التواصل مع جمهورها».

وبمجرّد صدور هذا الإعلان - الذي يستهدف مناطق معينة من العالم، منها منطقة الشرق الأوسط، ويستثني مناطق أخرى لديها معايير أكثر صرامة لحماية الخصوصية، ثارت موجة من الانتقادات العارمة خوفاً على بيانات «المستخدَمين» الخاصّة، وطلباً لعدم انتهاك الخصوصية. ثم راحَ «مستخدمون» كثر ينزحون من «واتساب» إلى برامج تراسل منافسة لا تفرِضُ عليهم هذه القواعد الجديدة التي تنتهكُ خصوصيَّتهَم وتبيع بياناتهم الشّخصية. أدركتْ منصة «واتساب» أنّها بالغت في نزعتِها الربحية، وأنَّ سَعيها إلى تحقيقِ مزيدٍ من الأرباح عبر مزيد من استباحة بيانات «مستخدميها» يمكن أن يجلب خسائر، ويزعزع مكانتها، ويؤثر في سمعتها، فتداركتِ الأمر، بأن أعلنت إرجاء تفعيل القواعد الجديدة لمدة ثلاثة أشهر، بداعي منحِ مزيد من الوقت للجمهور لقراءة شروط الاستخدام الجديدة والموافقة عليها. لكننا نعرف، يضيف الكاتب، أنَّ تسعةً من أصل عشرةٍ من مستخدمي تطبيقات التراسل الإلكترونية لا يطّلعون على شروط الاستخدام، وأنّ بعض تلك الشروط يأتي في نحو 900 صفحة، تتطلب 34 ساعة لقراءتها،

(1) الشرق الأوسط، ياسر عبد العزيز، رقم العدد 15392، 18-1-2021.

وهو الأمر الذي يدفع الغالبية العظمى من الجمهور إلى ضغط زر الموافقة على تلك الشروط من دون معرفتها.

والواقعُ أنّ الخللَ والاضطرابَ الكامنين في عالم «التواصل الاجتماعي» وتطبيقات التراسل يتعلقان بأنموذج الأعمال الذي تعتمده هذه الوسائط. وهو الخللُ الذي يأتي من فكرة بسيطة، مفادها أنّ تلك البنى الضخمة المُصممة بعناية، والتي تكمن وراءها شركات عملاقة تربح عشرات المليارات من الدولارات سنوياً، لا تبيعَ «الألفة والتسرية» فقط، ولا تستهدف إيجاد «منبر منفتح وحر للنقاش العمومي» فقط، ولا تسعى إلى تحسين التفاهم الاجتماعي والعالمي فقط، ولكنّها تسعى أيضاً إلى الربح، ولا يمكن أيضاً استبعاد أنها تسعى إلى أن تكون مخزن المعلومات العالمي الذي يضم كل ما يريد أحدهم أن يعرفه عن الآخرين.

تسعةً من أصل عشرةٍ من مستخدمي تطبيقات التراسل الإلكترونية لا يطّلعون على شروط الاستخدام، وأنّ بعض تلك الشروط يأتي في نحو 900 صفحة، تتطلب 34 ساعة لقراءتها، وهو الأمر الذي يدفع الغالبية العظمى من الجمهور إلى ضغط زر الموافقة على تلك الشروط من دون معرفتها

ولكي ينجح هذا الأنموذج ويؤدي الهدف منه، علينا جميعاً أن نتفاعل عبر هذه الوسائط، وأن نسجل وندلي ببياناتنا الخاصة لها، وأن تجمعها هي، وتصنفها، وتبيعها لمن يدفع. يُعد هذا، وبامتياز، تدشيناً لعصر «تسليع الخصوصية». والتسليع هو العملية التي بموجبها يتم جعل الأشياء قابلة للاستبدال والبيع، حتى لو كانت تلك الأشياء مفاهيم معنوية، كما مفهوم الخصوصية.

بسبب تصاعد تلك المخاطر، دعا باحث الحواسيب المعروف جارون لانييه، والاختصاصي الذي يعمل في «مايكروسوفت» غلين نويل إلى فكرة جديدة، اختاراً لها عنوان «كرامة البيانات». وفي تفاصيلها أنه من الضروري تأسيس «نقابات»

لـ«المستخدمين» للتفاوض بشأن البيانات الخاصة بالجمهور مع الشركات العملاقة والحكومات، للحد من هذا الانتهاك المطرد والتسليع البغيض. وفي مقابل ذلك الاقتراح، ظهرت دعوة لافتة للنظر من حاكم ولاية كاليفورنيا غافين نيوسوم، الذي طالب بسنّ قانون باسم «أرباح البيانات»، يتمكن من خلاله «المستخدمون» من مشاركة الأرباح المتولّدة عن بيع بياناتهم الخاصة للمعلنين والجهات الأخرى مع تطبيقات «التواصل الاجتماعي».

ولكي ينجح هذا الأنموذج ويؤدي الهدف منه، علينا جميعاً أن نتفاعل عبر هذه الوسائط، وأن نسجل وندلي ببياناتنا الخاصة لها، وأن تجمعها هي، وتصنفها، وتبيعها لمن يدفع. يُعد هذا، وبامتياز، تدشيناً لعصر «تسليع الخصوصية». والتسليع هو العملية التي بموجبها يتم جعل الأشياء قابلة للاستبدال والبيع، حتى لو كانت تلك الأشياء مفاهيم معنوية، كما مفهوم الخصوصية

لقد بات واضحاً أن نماذج أعمال شركات التكنولوجيا العملاقة المالكة لتلك الوسائط تتعارض من الناحية الهيكلية مع حاجة «المستخدمين» إلى حماية خصوصيتهم، وهم بسبب هذا الجموح أضحوا مجرد «سلع» تُباع وتُشترى. إن دعوة لانييه لإنشاء نقابات تتفاوض باسم «المستخدمين» الذين صاروا «سلعاً»، بهدف تحسين شروط التسليع، لا تنفي ذلك، كما أن اقتراح نيوسوم الذي يهدف إلى مشاركة الأرباح الناجمة عن «بيع الخصوصية» يؤكد هذا المفهوم، بل يسعى إلى الاستثمار فيه. في العام 2010، تحدث مارك زوكربيرغ عمّا أسماه «نهاية عهد الخصوصية»، وهو كان غير دقيق في إطلاق هذا التعبير، وربما كان ما يقصده «بداية عهد تسليع الخصوصية». الخصوصية قيمة حيوية جديرة بأن تُحترم وتُصان، وانتهاكها عدوان، ومشاركة أرباح بيعها وتداولها في الأسواق أمر محزن ومثير للأسى، والتفريط فيها في مقابل تداول رسائل وصور ليس سوى مهزلة.

12. المدن

الإيمان بالعِلم.. ونبذ مؤسّساته[1]

طوال نصف قرن أو أكثر، بعد الحرب العالمية الثانية، انخرطت الفلسفة النقدية، أو بعض من مدارسها على الأقل، في عملية هي الأكثر قسوة لتفكيك تراث التنوير، العقلانية والمنطق وبالأخص العِلم. في ضفتي الحرب الباردة، كان الإيمان المطلق بالعِلم هو القاسم المشترك بين مادية السوفيات الجدلية من ناحية، والرأسمالية الفردية في الناحية الأخرى. حرب النجوم والهبوط الأميركي على سطح القمر، بروتينات التغذية المصنعة من البترول في المعامل الروسية، وعود يوتوبيا مستقبلية في المحطات الفضائية الدولية، عمليات التطعيم الواسعة والقضاء على الأمراض المستوطنة، معارض للفن تزخر بلوحات ضخمة لماكينات ومدن من الصلب وروبوتات مجنحة.. كل هذا في ظل الرعب الدائم من الفناء النووي. وتقاطعت أحلام البروباغندا والكوابيس على أرضية العِلم، في دول ما بعد الاستقلال أيضاً، السباق المحموم نحو التصنيع، التوسع الهائل في شبكة التعليم والصحة. كان التقدم، بوصفه الشعار الأول للاستقلال الوطني، مرادفاً للعلمية، العِلم كوسيلة وكغاية في حد ذاته.

رواد مدرسة فرانكفورت، الذين صدمتهم الحياة الآليّة والخاوية في الولايات المتحدة، كانت معضلتهم مع العِلم وتقنياته أخلاقية بالأساس. الحياد البارد للمنطق العلمي بدا كطاقة مرعبة للشرّ في أكثر صوره تجرّداً وتدميراً. وبمسحة صوفية، جاء النقد الثقافيّ لعصر التقنية، كحنين رومانسي لعالم ما قبل صناعي، أكثر طبيعية وندرة وروحية. ما بعد الحداثيين، الذين خذلهم الحلم الشيوعي في نسخته الستالينية، انكبوا بدورهم على تفكيك العِلم، لكن بوصفه خطاباً للمعرفة ومؤسسة للسلطة، أداة

(1) **موقع المدن**، الإيمان بالعِلم.. ونبذ مؤسساته، شادي لويس، 3-2-2021.

بيروقراطية للتحكم والهيمنة، وإنتاج الذوات البشرية وتشكيلها. لهؤلاء جميعاً، كان الإيمان بقيم التنوير خطراً يستحق المواجهة، فسعوا إلى دحض وَهمِ انفصال العِلم عن السياسة، وتأكيد تداخلهما. بل وذهب البعض إلى ما هو أبعد من ذلك، باعتبار العِلم نوعاً من السياسة بقواعد تجريبية.

ومع هذا، ظل العِلم إلى اليوم يحتفظ بمصداقيته، حيث استطلاعات الرأي تؤكد أن الثقة فيه لم تتزعزع، ومستقرة عبر العقدين الأخيرين. لكن تلك الثقة تبدو كإيمان مجرد، يتصور قيمة مطلقة ولا يعول على مؤسسات بعينها في المجتمع. جاء الوباء بحقائق صادمة، وأكد ما كنا نعرف بعضه من قبل، حوالى نصف السكان في الولايات المتحدة على سبيل المثال لا يصدقون الهيئات العلمية، ولا يعتقدون أن فيروس كورونا يشكل خطراً. إنكار الوباء لا يقف عند حدود نظريات مؤامرة المتضاعفة بشكل يومي، بل يمتد كتشكك واسع عابر للحدود في المؤسسة العامة والنظام السياسي. عدم الثقة في الهيئات الوطنية، يعززه توجس لا يقل عنه عمقاً في الهيئات العلمية ذات الطبيعة الدولية. الشك يطاول وزارات الصحة المحلية ومنظمة الصحة العالمية على السواء. في واحدة من استطلاعات الرأي، أكثر من ستين في المئة من الفرنسيين غير راغبين في تلقى لقاح الفيروس. ويعود استبيان وزع في مشافي العزل في القاهرة، برفض نسبة معتبرة من الطواقم الطبية لتلقي اللقاح الصيني، إذ يفضل الكثير منهم انتظار وصول لقاحات أخرى، أكثر مصداقية. نِسَب الإقبال على حملة التطعيم أعلى بشكل مطمئن في المملكة المتحدة، لكن النسب تتهاوى إلى أقل من أربعين في المئة بين الأقليات الإثنية هناك. تاريخ طويل من سوء المعاملة والتمييز المؤسسي والعنصرية، ما زال آثاره محسوسة بقوة بين المجموعات السكانية من غير البِيض.

تكشف الاستطلاعات حول العالم أن النساء أقل ثقة في اللقاح من الرجال، بفارق معتبر. الفئات الأقل حظوة في النظام القائم، لا يطمئنون له بالضرورة. أيضاً الأجيال

الأكبر سناً، تلك التي حظت بحماية دولة الرفاه أو على الأقل الحلم بها، أكثر ثقة بكثير من الأجيال الأصغر، التي تربّت في ظل عقود من سياسات التقشف وما واكبها من تراجع في كفاءة المؤسسات العامة وتخلي الدولة عن أدوارها الرعائية. في فترة الوباء، قام التلاعب السياسي الفج على آراء الخبراء العلميين، وترويج المعلومات الكاذبة بتحميل العِلم كل آفات السياسة، مع حرمانه من أعذارها البراغماتية. أما منطق الحكم، الذي بات في معظمه قائماً على ترويج الخوف في أماكن كثيرة في العالم، فوجد أصحابه صعوبة في عكس آليات عمله، أي أن يصبح مصدر للطمأنينة.

في كل من الجنوب والشمال، قاد تبدد أحلام التقدم المتفائلة، مع الاختلال الواسع في توزيع فوائده، إلى زعزعة اليقين في دين التنوير الوحيد. ولا تقود هذه الأزمة الطارئة من انعدام الثقة، إلى تحرر من وهم انفصال العلم عن السياسة، بل إلى فصام، بأعراض قطبية تتنازعها الثقة المطلقة في العلم كإيديولجيا، مع التشكك الهوسي في هيئاته. نسخة علمانية من معادلة تطهرية قديمة ومكررة، تؤمن بالمثالي والمجرد، وتعجز عن استيعاب الواقعي واليومي، وعن التعامل مع تعقيداتهما.

13. القدس العربي

القبائل والدول في العالم الإسلامي: قراءات أنثروبولوجية جديدة[1]

مع اندلاع الانتفاضات العربية، وما عرفته بلدان هذه الانتفاضات من تحولات وتغيرات، وأيضا من حروب وميليشيات، وجد الباحث العربي نفسه أمام حيرة حيال سؤال بعض التشكيلات الإثنية والقبلية، التي تلعب دوراً من جديد في الفضاء العام.

كان المشهد يُظهِر مجموعة من القبائل وهي تلعب دوراً سياسياً، وآخر عسكرياً، وثالثاً كونها طرفاً إلى جانب الجهاديين، وهذا ما جعله يحكم أحياناً بأنّ القبيلة مكوّنٌ عابر للتاريخ، وأنّ القبيلة تمثل القدرَ الذي لا يمكنُ الخلاصُ منه، وأنّ الانقسام والتدهور الذي عرفته هذه البلدان أتاحت الدورَ من جديد لهذه التكتلات البدائية، وفق تعبير البعض لتلعب مرة أخرى دوراً في إعادة تشكل المنطقة.

لكن، في مقابلِ هذا التوجه والقراءة المتشائمة، وتضخيم حجم تلك الأهمية والمبالغة في أثر العشيرة في الدول القُطريّة، كان لعدد من الباحثين الأنثربولوجيين وأساتذة السياسة، رأي بعودة القبائل إلى المشهد، فهذا الرجوع بالنسبة إليهم لا يشكل مصدرَ قلق كبير، فالقبيلة لا تعدّ مرادفا للدولة، كما أنّ أبناء القبائل وأعيانها ليسوا الأشخاص ذاتهم الذين عرفتهم المنطقة قبل مئة سنة وأقل.

كان لعدد من الباحثين الأنثربولوجيين وأساتذة السياسة، رأي بعودة القبائل إلى المشهد، فهذا الرجوع بالنسبة إليهم لا يشكل مصدرَ قلق كبير، فالقبيلة لا تعدّ مرادفا للدولة، كما أنّ أبناء القبائل وأعيانها ليسوا الأشخاص ذاتهم الذين عرفتهم المنطقة قبل مئة سنة وأقل

(1) القدس العربي، القبائل والدول في العالم الإسلامي: قراءات أنثروبولوجية جديدة، محمد تركي الربيعو، 2021-1-22.

ولعل من أهم المشاركات التي قدَّمت قراءات في هذا المنحى، هي التي نعثر عليها في كتاب «العشيرة والدولة في بلاد المسلمين»، المركز العربي للأبحاث، الذي أشرف على تحريره الأنثروبولوجي العراقي هشام داوود. الجديد في هذا الكتاب، أنّه ضم قراءات في دور هذا المكون داخل عدد من الدول مثل إيران وباكستان وأفغانستان، التي لا يتوفر عنها أي شيء في المكتبة العربية تقريبا، كما أن غالبية المشاركات ترى أنّ هناك تضخيماً في قراءة دور القبائل، وأنّ هناك قراءة سكونية للتاريخ، لا تولي أهمية تذكر للأحداث، والأهم من هذه النتيجة، أنّ المؤلفين يجمعون من خلال دراساتهم، أنّ القبيلة، وخلافا للسرديات البطولية لا تهدف إلى أن تكون بديلا عن الدولة، وأنّ شيوخ العشائر أدركوا منذ زمن أنّ علاقتهم هي مع الدولة وليس العكس.

وفي دراسة بعنوان «القبائل الإسلامية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط» يبين الأنثروبولوجي الأمريكيّ ديل أيكلمان أنّ مجموع الفرضيات حول الحداثة والتحديث التي سيطرت على الفكر الاجتماعي السياسي في النصف الثاني من القرن العشرين، كانت تفترض أنّ أبناء القبائل من ضمن رواسب الماضي. ومع بدايات تسعينيات القرن العشرين، تبنى صانعو قرار عديدون في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وبقوة، الرؤية التطورية للقرن التاسع عشر عن المجتمع، منطلقين من مبدأ أنّ العشائر لا توجد إلا على هامش الدول، أو أنها بقايا تشكيلات سابقة للدول، ولذلك يذكر أيكلمان أنّ التكنوقراطيين المغاربة كثيراً ما كانوا يعاتبونه على استخدامه عبارات قديمة الطراز مثل، المناطق القبلية للإشارة إلى المناطق، لكنهم في الوقت ذاته كانوا يعتمدون التقسيم القبلي للدوائر الانتخابية، وهي خرائط يعود تاريخها إلى زمن الوصاية الفرنسية 1956/1912.

وفي سياق تحليله لدور القبيلة، يؤكد أيكلمان، أنّ النَّسبَ لا يحدّد بالضرورة الحدود بين التكتلات والتحالفات السياسية، وأنّ القبيلة تشكيل من الهويات لمجموعات

مختلفة في أزمنة مختلفة أكثر من كونها أساسا لعمل مشترك مستدام.

وفي دراسته لواقع العشائر في الأردن، يبين أيكلمان أنّ شيوخ العشائر مدركون تماماً أنّ أدوارهم السياسية الوطنية ترتبط بتحالفهم الوثيق مع قاعدتهم المحلية، وبالقدرة على اصطفاف تلك القاعدة مع الدولة.

القبيلة والدولة في إيران خلال مئة سنة

وفي سياق قراءته «للسياسات القبلية في إيران خلال المئة سنة الأخيرة» يبين الأنثروبولوجي الفرنسي جان بيير ديغار، أنّ هناك عدداً من الظروف دفعت خلال الفترة الممتدة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر لوجود تشكيلات قبلية كبيرة (بالإيرانية أيل عشاير) واتحادات قد تجمع نصف مليون شخص، كما هي الحال في قبائل البختياري أو القاشقاي، في المقابل كانت الدولة الإيرانية تشعر في أغلب الأحيان أنّ القبائل تمثل تهديدا ينبغي صدّه أو القضاء عليه، وقد سجّل عهد رضا شاه بهلوي 1914 ـ 1925 أول قطيعة كبرى مع ما كان يعتبر بالوضع التقليدي لقبائل البدو الرحل في إيران، حيث اتخذ ثلاثة إجراءات قاسية ضدهم بذريعة الأمن الوطني والتحديث: التوطين الحضري القسري، مع تمركز الجيش على خطوط سير الترحال وإعدام الزعماء الرئيسيين (الخانات) والحرب على تقاليدهم بمنع ارتداء الأزياء التقليدية وإطلاق اللحية.

ومع اشتعال الحرب العالمية الثانية وعزل الحلفاء الشاه، تمكنت القبائل من الحصول على حريتها مؤقتاً، ولكن بعد عقدين عاد محمد رضا بهلوي بسياسة نحو القبائل لم تختلف بتاتاً عن سياسة والده، إلا بالطريقة المستخدمة، وبدلا من الأساليب السابقة، عمل على تطبيق برنامج توطين حضري «غير مباشر» أقل عنفاً ومردوده أكثر فاعلية، من خلال التصدي لظاهرة الرعي التي تمثل محور النشاط الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي، بل حتى نظام القيم والتصورات لقبائل البدو الرحل، مع ذلك فقد باءت هذه السياسة بالفشل، بسبب استمرار ظاهرة الترحال. مع قدوم الجمهورية الإسلامية،

ترافق الانهيار المفاجئ للحصن البهلوي مع عمليات تهريب كثيرة، فالقبائل التي كانت منزوعة السلاح بشكل شبه تام منذ عام 1967، عثرت على كميات كبيرة من البنادق، التي لم تستخدمها لأهداف ثورية، أو مضادة للثورة، عدا بضعة استثناءات (القاشقاي، الأكراد، البلوش) لكنها استخدمت فقط للتباهي ولممارسة الصيد، أو لتصفية بعض الحسابات. ولم تضيع السلطات الثورية من جانبها فرصة، عن قناعة أو عن حذر لمدح القبائل، وذهب (الإمام) الخميني قَدَّسَ سِرُّهُ إلى درجة وصفهم بـ«كنوز الثورة».

أفغانستان... أسطرة دور القبيلة

ربّما من الفصول المهمة في الكتاب، البحث الذي قدمه «جيل دورونسورو» أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس، الذي يرى أنّ عدداً كبيراً من الخبراء الاستراتيجيين غالباً ما كانوا يرون أنَّ القبيلةَ هي مفتاح فهم أفغانستان، بينما يعتقد هو أنّ هذه القراءة تبقى غير دقيقة، وهي وليدة الأيديولوجيا الاستعمارية، ولاحقاً القومية الأفغانية. وفي سياق تقديم قراءة أخرى لدور القبائل الأفغانية، يبيّن الباحث أنّ القبائل الأفغانية حافظت في الواقع على علاقات معقدة مع الدولة، وهي غالباً علاقات تعاون أكثر من كونها علاقات مجابهة، ومما يُلاحَظ أنّها لم تبدأ أساساً التمرد ضد الحكومة الشيوعية في عام 1979. فأول من بدأ الثورة بشكل حقيقي هم السكان المهمشون اجتماعيا، أو جغرافياً،

أنّ القبائل الأفغانية حافظت في الواقع على علاقات معقدة مع الدولة، وهي غالباً علاقات تعاون أكثر من كونها علاقات مجابهة، ومما يُلاحَظ أنّها لم تبدأ أساساً التمرد ضد الحكومة الشيوعية في عام 1979. فأول من بدأ الثورة بشكل حقيقي هم السكان المهمشون اجتماعيا، أو جغرافياً، إضافة إلى بعض الجماعات من المدينة، ولم يكن الدخول في الحرب الأهلية اعتبارا من عام 1979 يدل على «عودة القبلية» بل إنه شجع على بروز نخب جديدة استمدت شرعيّتها من الإسلام، أو من القومية العرقية

إضافة إلى بعض الجماعات من المدينة، ولم يكن الدخول في الحرب الأهلية اعتبارا من عام 1979 يدل على «عودة القبلية» بل إنه شجع على بروز نخب جديدة استمدت شرعيّتها من الإسلام، أو من القومية العرقية.

ولذلك يرى الباحث أن القبائل لم تمثل في تاريخ أفغانستان المعاصر بجيل سياسي، إذ تبين أنها عاجزة عن فرض نظام اجتماعي، فقد غابت الدولة عن الأرياف (ثم عن المدن بين عامي 1992 و1996) النتيجة الأهم التي يبينها، أنّ القبائل لم تكن لاعبة عسكرية مهمة، لأنّ طرق الحرب لم تكن قبلية، كما أنّ المؤسسة القبلية ظهرت في فترة تحول متسرعة مع ظهور قادة أكثر استقلالاً إزاء مجتمعاتهم، وتأثير متزايد لرجال الدين الملالي، من هنا فالقبائل هي في جميع الأحوال من نتاج الدولة، بمعنى أنّ مكانها في النظام السياسي وتنظيمها الداخلي هما نتيجة التفاعل مع مؤسسات الدولة التي تشملها وتقيدها، حتى تلك القبائل التي استطاعت الحصول على استقلال ذاتي على الحدود الأفغانية الباكستانية، لم يكن ناجما عن فرض ذلك بالقوة، بل تولد عن اعتبارات استراتيجية، تتمثّل في إمكانية استخدامها ضد الإمبراطورية البريطانية ومن ثم باكستان، ولذلك نجد أنّ الإبقاء على مؤسسات قبلية على الحدود تمثل تقنية حكومية نجدها منذ أيام الامبراطورية العثمانية.

ومع بروز طالبان وقدرتها على إعادة السلم المدني إلى مناطق الجنوب، ومن ثم الشرق، أصبحت القبائل مهمشة لأنّ النظام الجديد بنى شرعيّته على استبعاد المجموعات العسكرية المستقلة، قبلية كانت أم غير قبلية، فقد شكلت مجموعات محاربة مختلطة، وبعد الحرب الأمريكيّة عادت أقلية من الأعيان القدامي (الكرزاي في قندهار) لكن ممارستهم للسلطة، المبنية غالباً على القمع، كانت بعيدة كلَّ البُعد عن ممارسات الأعيان قبل الحرب، ولذلك بقي دورها محدوداً.

اليمن

وفي فصل بعنوان «اليمن المعاصر: مجتمع قبلي؟» يشكّكِ الأنثروبولوجي الفرنسي «لوران بونفوا» بالكليشيهات الكثيرة التي تقول إنّ اليمن هو بلد القبائل وبلدة الستين مليون قطعة سلاح. ويلاحظُ أنّ النّظام القَبَلي اليمنيّ يبدو أقل تأثراً بعلاقات الدم منه إلى الانتماء إلى إقليم جغرافي محدّد. وفي سياق قراءته لأسباب عودة الأيديولوجية القبلية إلى اليمن في العقود الأخيرة، يبين بونفوا أن زعماء الانفصال في الجنوب غالبا ما كانوا ينتمون إلى عائلات هاشميّة، كما أنّه إزاء تمرد الشمال والمعارك مع الحوثي، أعطت السلطة للكيان العشائري دوراً في الدفاع عن الهويّة اليمنية، من خلال الحديث وإبراز النسب العدناني- القحطاني في المقام الأول، ضمن مسعى عميق لإقصاء إرث الهاشميين، الذي برز في كل من اليمن الشّمالي الجمهوري واليمن الجنوبي الاشتراكي واليمن الموحد بعد تسعينيات القرن الماضي.

وفي أحد الفصول أيضاً نعثر على معالجة غنية لفكرة القبيلة وعودة دورها في ليبيا، إذ يبين علي بن سعد (جامعة باريس 8) أنّ تاريخ السلطوية الليبية، قد بُنِيَ أولاً على تحديث المدينة والنخب الحضرية، مع إرادة تهميشها بسبب ما لديها من قدرة معارضة واحتجاج، ولذلك كانت العقبة الأولى التي واجهها القذافي في ترسيخِ سلطته الشّخصية تكمنُ في نظامه نفسه، ممثلة بالنخب الحضرية (ضباط وبورجوازية وطنية، وطبقات وسطى من المدن) التي كانت تتجمع حول ضباط من أصول حضرية، ولذلك بدأ القذافي بتعزيز الإطار القبلي، عن طريق إعادة اختراعه وتنشيطه بعائدات ريعية، لينهض بدور المرجع في التعامل الحصري مع السكان من أجل تهميش أي أداة مؤسسية، لاسيما أي كيان مدني قد يتمكّن ويكتسب استقلالية، ولذلك فقد كان الرهاب من المدينة هو الذي شكل سياسة القذافي في خطوطها الكبرى كما في تفصيلاتها، وقد وصل به الأمرُ إلى إحداث انقلابٍ كامل في الفضاء المكاني لإعادة

مركزته في الصحراء، والتوصل بهذا إلى تهميش المد، والنخب الحضرية العاصية، باسم هوية بدوية.

في الكتاب أيضاً فصولٌ عن القبائل ودورها السياسي في الصومال، وأيضا عن علاقة القبائل بالملالي على الحدود الباكستانية الأفغانية، وفصل آخر عن علاقة القبائل العراقية، بدولة ما بعد الاحتلال الأمريكيّ للعراق 2003 ولاحقا دورها في «أرض الخلافة». كما نعثر على خلاصات نظرية غنية عن القبيلة والإثنية والدول لكل من سعود المولى، وموريس غودولييه، ساهمت في إغناء محتواه ليكون بذلك من أغنى الكتب التي أصدرت في الأعوام الأخيرة عن القبيلة ودورها الواقعي اليوم في العالم الإسلامي.

إيمانويل تود وأنثروبولوجيا العائلة:
إعادة اكتشاف أوروبا والعالم الإسلامي[1]

برزَ الأنثروبولوجي الفرنسيّ «إيمانويل تود»، في فترةِ السّبعينيات من القرنِ الفائت، بوصفِه أحد المهتمّين بتاريخ البنى العائلية في أوروبا والاتحاد السوفييتي. كان تود قد وصلَ إلى فكرة تقول إنّ تحليل المجتمعات والحداثة والتحولات الدينية، لا يمكن تفسيرها فقط من خلال التحليل الماركسي، أو تحليلِ «ماكس فيبر» حول التدين البروتستانتي بوصفه أساس الإصلاح، ولذلك أخذ هذا الباحث يسافر في سجلات العائلات وتواريخ البنى العائلية في العالم الغربي.

في تلك الفترة لم يكترث كثيرون، ربّما، للتحليل الديموغرافي، مع ذلك وصل تود في عام 1976 بكتابه «السقوط النهائي: انهيار الشيوعية العالمية السوفييتية» إلى فكرة تقول إنّ انخفاض الولادات خلال خمسين سنة من عمر روسيا، خلقَ نمطاً عائلياً آخرَ أكثرَ مساواة، وهذا ما كان يعني برأيِه ظهورَ مواطنين روس قادرين على إسقاط الشيوعية. ظن يومها كثيرون أنّ كلام الرجل شيء من الدعابة، أو على أقل تقدير يبقى تكهّنا، لكن بعد ذلك بسنوات قليلة كان التكهن يتحول إلى نبوءة إن صحّ التعبير، فقد أثبتت الأيام أنّ الديناصور السوفييتي كان يتفتت من الداخل.

وخلال هذه الفترة، سيعمق تود من منهجه هذا عبر إصدار كتاب آخر في عام 1983 بعنوان «الكوكب الثالث: بنى أسرية ونظم أيديولوجية» حاول فيه إعداد نظرية أنثروبولوجية تفسّرُ الاختلاف السياسيَّ بين المجتمعات في مرحلة تحديثها من خلال

(1) القدس العربي، إيمانويل تود وأنثروبولوجيا العائلة: إعادة اكتشاف أوروبا والعالم الإسلامي، محمد تركي الربيعو، 29-1-2021

البنى العائلية، لكن سيبقى الكتاب الأهم في مسيرته، ربما كتاب «اختلاف أوروبا» أو اكتشافها (1990) إذ سيتمكن تود فيه من تقديم رؤية جديدة حول صورة أوروبا وكيف تشكّلَ الوعيُ الدّينيُّ فيها خلال خمسمئة سنة، وما عرفته لاحقا من أيديولوجيات، من خلال مدخل البنى العائلية كعامل أساسي في فهم هذه التغيرات. وقد بقي هذا العالم في عالمنا العربي شبه مجهول، في حين كان يجري التعرف على تود في العالم العربي بشكل أفضل عام 2015 من خلال كتابه «ما بعد شارلي»، فهو يرى أنّ تحليل البنى العائلية وتوزعها في المكان، يمكّننا من تتبع التنوع الأوروبي على مدى خمسمئة عام. فالقيم الأساسية للحرية، أو السلطة وللمساواة، أو التمايز، التي تنشّط الحداثة، هي قيم متجذرة في ذاك المجال العائلي الأصيل، ولذلك فإنّ إدراك ومعرفة الأنماط العائلية وتنوعها، يسعفنا في تفسير أغلب ردود الفعل في الجهات على حركات الإصلاح البروتسانتي وعلى الثورة الفرنسية، كما يمكننا من تفسير تضاعف أنواع من النزعات الاشتراكية والنزعات القومية في القرن العشرين.

يبدو المجال الأنثروبولوجي الأوروبي منذ العصر الوسيط مجالاً مجزأ، فهناك أربعة أنماط عائلية تتمايز من ناحية مفهوم العلاقات والأسر والأطفال، ومن ناحية الروابط بين الأخوة وهذا التنوع العائلي يفسر قابليتها الدائمة للتجزؤ منذ القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، لكن يمكن القول إنّ أهم نمطين هو نمط «العائلة النواتية المساواتية»، وفيها تكون العلاقات بين الآباء والأبناء من صنف تحرُّريّ، وتكونُ العلاقاتُ بينَ الأبناء من صَنفٍ مساواتي، أما النّمطُ الثاني فهو «النمط الجِذعيّ» الذي تقوم فيه العلاقات بين الآباء والأبناء على بعد سلطوي، والعلاقة بين الأخوة تكون تمايزية كذلك.

تقترحُ البروتستانتيّة في واقعِ النّاس دمقرطة الوعي الديني وتحقيق ذلك، بينما هي في المستوى الميتافزيقي تؤكّد عبودية البشر وتمايزهم، وتؤمن بالقضاء والقدر، فالإصلاح اللوثري هدف إلى إلغاء احتكار رجال الدين للحياة الدينية، والبروتستانتية

تروم القطع مع ديانة مفصولة عن الناس، فلوثر يتطلع إلى مسيحيين متساوين لمواجهة القوانين التي سنتها روما الكاثوليكية، عبر الانكباب الكلي على الكتب المقدسة، وترجمة النصوص والدواوين الدينية إلى لغة عامية، وعبر تزويج الكهنة، وإلغاء تعاليم رجال الأديرة، ورفض سلطان البابا. لكن على صعيد المعتقدات فإن الإصلاح اللوثري ينطوي على عبودية البشر للإله وتمايزهم عنده، وهذا مكون مفهومي مناقض لواقعه على الأرض، بينما نرى في الكاثوليكية أنّ الغاية الدنيوية هي ترسيخ احتكار رجال الدين للحياة اليومية، ولذلك فالبعد الدنيوي في الكاثوليكية تمايزي وولائي، لكن على الصعيد العقائدي فهي تساوي الحظوظ والتكفير عند كل البشر، وبذلك لا تتطابق مع الفكرة البروتستانية حول القضاء والقدر، التي تفترض وجود مصيرٍ مقدّرٍ لكلِّ إنسان قبل الولادة، والربُّ في هذه الحال ليس جباراً وهو ليس ذاك العنيد الذي لا يستجيب، وهكذا الكاثوليكية تظهر مكونا ميتافيزيقيا مساواتياً وتحرّرياً يقابل المكونَ الدنيوي التمايزي والولائي.

بعد شرح هذا التمايز بين الكاثوليكية والبروتستانتية، يبين تود أن الحلقة الأولى من تطور البروتستيانية قد تشكلت في ألمانيا، حيث تمثل البنى العائلية ذات النمط الجذعي (سلطة الأب) مجمل الأساس الأنثروبولوجي، وهو النمط الذي يبدو قريباً من الفكرة العقائدية البروتستانية حيال سلطة الله وتمايز الأفراد لديه، وكذلك الأمر في سويسرا، حيث تمثّل تلك البنى 88٪ من إجمالي عدد العائلات هناك، أما الحلقة الثانية من الانتشار فقد وجهت إلى اسكندنافيا، حيث توجد في السويد نسبة 79٪ من بنى النمط الجذعي، في المقابل لم تتمكن هذه الرؤية الدينية من النفاذ إلى الحوض الباريسي، حيث تهيمن العائلة النواتية المساواتية، ما أتاح الفرصة للرؤية الكاثوليكية بالصمود، كونها رؤية تقوم على طابع مساواتي على المستوى العقائدي، ولذلك فإنّ الأقاليم الثلاثة الكبرى التي هيمن عليها هذا النمط الأنثروبولوجي المساواتي أصبحت الأبطال

الثلاثة الأساسية المواجهة للبروتستانتية، تلك الأقاليم هي الحوض الباريسي لفرنسا وشمال إيطاليا وجنوبها، ثم إسبانيا.

وفي سياق قراءته لرؤية ماكس فيبر حول المدن ودورها في الإصلاح البروتستانتي، يبين تود أنّ أي دراسة شاملة أوروبية لخريطة اليقظة البروتستانية ولمعارضتها الكاثوليكية توضح، بما يكفي، أنّه لم يكن هناك في أي فترة استعدادٌ مخصوصٌ من المدن للإصلاح، فالمدن كانت بروتستانية في الفضاء الجرماني، وكانت كاثوليكية متزمتة في الحوض الباريسي، ومن المؤكَّد أنّ المدنَ تساهم في سريان كل الأفكار.

أنّ الفردانية المساواتية والليبرالية الخالصة والديمقراطية الاجتماعية والفاشية والشيوعية والقومية الاشتراكية، لا تستطيع أن تلقى قبولا شعبيا كأيديولوجيا مهيمنة، إلا إذا سمحت لها البنية العائلية بذلك

وعلى امتداد قرابة 400 صفحة، يبين علاقة العائلة بالثورة الصناعية، وأيضا يتابع مسارات العائلات وتطورها البنيوي في غالبية الدول الأوروبية، ومن بين القضايا التي يقف عليها ما يتعلق بـ«موت الدين» وميلاد الأيديولوجيا، فهو يرى أنّ الفردانية المساواتية والليبرالية الخالصة والديمقراطية الاجتماعية والفاشية والشيوعية والقومية الاشتراكية، لا تستطيع أن تلقى قبولاً شعبياً كأيديولوجيا مهيمنة، إلا إذا سمحت لها البنية العائلية بذلك، فقد أفرز المجتمع المسيحي فراغا ميتافيزيقا، ولذلك كان يجب على الناس، أن يجتمعوا في إطار مجتمع مثالي، وقد ظهر تباعاً في أوروبا صرحان متنافسان، كان يجب في نهاية الأمر أن يتجاورا ويتصادما، فالمجتمع الجديد إما أن يكون مجتمع الأمة، وإما أن يكون مجتمع الطبقة. فعلى صعيد فرنسا، طُرِحَت فكرةُ الأمّة بوصفها المجتمع الجديد، كما طرحت مقولة الإنسان الكوني الذي يولَد حراً، وهذا ما يردُّه المؤلفُ إلى بنية العائلة المساواتية، التي بقيت مستمرة في أقسامٍ

واسعة من فرنسا، في حين وجدت البنية الجذعية الألمانية، وبعد شيء من التردد أنّ الفرد الألماني يولَدُ خاضعاً ولكنّه متفوق على الآخرين، وهذا ما يناسبُ الخيارَ الثابتَ للعائلة الجذعية، متمثلاً في سلطة الآباء والتمايز بين البنين، وفي هذا السياق صاغ نيتشه جوهراً جرمانيا غير قابل للتفاوض ومتفوق، وعاد هيغل لاحقاً ليؤكد على الدولة في حد ذاتها بوصفها الحالة المنشودة، ويرى تود أن هذه المقدمات هي التي أفسحت المجال لاحقا لظهور النازية التي تنطوي على ذوبان الفرد في العرق والدولة.

الطريف أنّ تود عاد، في نهاية كتابه، ليمارس مهاراته في فهم البنية العائلية ليس لتفسير الماضي فقط، بل الحاضر والمستقبل أيضاً، فقد كتب في خاتمة مؤلفه حينها (1990) إنّ شكل أوروبا ووحدتها متوقف على البنى الأنثروبولوجية في داخلها، ولذلك بدا متشككا لفكرة وحدة أوروبا أو إمكانية استمرار هذه الوحدة.

لن يقف تود في أطروحته على مدار العالم الغربي، فقبل اندلاع الانتفاضات العربية (2007) كتب برفقة عالم الديموغرافيا يوسف كرباج مؤلفاً بعنوان «لقاء الحضارات» حاولا من خلاله فهم مسار التحول الديموغرافي الذي يشهده العالم الإسلامي، من خلال البنية العائلية، وقد وجدا يومها أنّ انتشار تنظيم النسل، أدى إلى ارتفاع مستوى الوعي، ما قوض العلاقات التقليدية بين الرجال والنساء، وكذلك سلطة الرجل على زوجته، وقد عنى هذا التحول، في رأيهما، حدوث قطيعة سلطوية داخل العائلات، سواء أكانت مترافقة أم لا، وهذه القطيعة كما كتبا يومها «ستؤدي وتتسبب في ضياع شامل للمجتمع، وفي الكثير من الأحيان، تتسبب أيضاً في انهيارات انتقالية قد تكون دامية للسلطة السياسية، فزمن انتشار التعليم وتعاطي موانع الحمل كثيراً ما يكون أيضاً زمن الثورة». يومها أيضاً ظنّ القراء أن تود وزميله يبالغان في هذا التفسير، وما هي إلا سنوات قليلة حتى كان جيل آخر يقود المظاهرات في شوارع القاهرة ودمشق وصنعاء، ولتؤكد دقة وأهمية الأخذ بمنهج تود في دراسة الأطر العائلية والديموغرافيا كمدخل لفهم التحول الاجتماعي والسياسي، ومن هنا وجب الاهتمام بهذا العمل الشيق.

15. إندبندنت عربي

«الحداثة المتجددة»، لـ ألان تورين[1]
الإنسان يظل صانع ذاته وتاريخه مهما طغت الثورة المعلوماتية[2]

لا تزال الحداثة في طليعة الأسئلة الإشكالية التي تشغل حيَزاً واسعاً من الأبحاث الإيديولوجية سواء في الغرب أو العالم العربي. فكيف تتحدد الحداثة؟ وما هي مقوماتها؟ وهل ثمة حداثة واحدة أم أنَّ لكلِّ عصرٍ حداثته وأطروحاتها ومبادئها المتجددة من خلال تفاعل جدلي بين حركة الأفكار والثقافات والحراك الاقتصادي والسياسي والتقني في كل مرحلة من مراحل التاريخ الإنساني؟

هذه الأسئلة وسواها تشكل الموضوعات والأطروحات الأساسية لكتاب المفكَر الفرنسي ألان تورين «الحداثة المتجددة» ترجمة جلال بدلة، دار الساقي 2020.

يرى عالم الاجتماع آلان تورين (1925) أنّ الحداثة القائمة على فكرة العقل مسألة تم التشكيك فيها من قبل مختلف الأطراف، مثلما جرى انتقاد عالميتها المزعومة بسبب عدم تمكن النخبة فيها من التعرف على التجارب الخاصة لمجموعات مثل الطبقة العاملة والمستعمَر والنساء والأطفال. يعتقد تورين أن هذا يمثل مشكلة لكنه يرفض قبول فكرة التنوع البشري كحل، لأن قبول الاختلاف يعني أيضًا قبول التعصب والصراع. كما أنه يرفض ما بعد الحداثة التي يعتبرها ببساطة استنفادًا لنفس الحداثة.

يقترح تورين إعادة بناء الحداثة؛ بدلاً من الحداثة المزدوجة لرينيه ديكارت وإعلان حقوق الإنسان والمواطن، التي يرى أن «فريدريك نيتشه» و«سيغموند فرويد»

(1) ألان تورين: مفكر فرنسي، أحد نقّاد الحداثة.

(2) اندبندنت عربي، «الحداثة المتجددة»، لـ ألان تورين، الإنسان يظل صانع ذاته وتاريخه مهما طغت الثورة المعلوماتية كرم الحلو، 2021/1/12.

و« النزعة الاستهلاكية والقومية» قد قضت عليها، يريد تورين أن يبني الحداثة على نضال الفرد من أجل الحرية. وهذا يشمل إرادة الفرد والجماعة للسيطرة على حياتهم، على عكس منطق قوى السوق والسلطة. لذلك، فإن حداثة تورين تعترف بالحاجة إلى الذاكرة والانتماء اللذان يصبحان جزءًا من التطابق مع العقل وتحرير الذات.

عمد المؤلف إلى تحديد المجتمعات الحداثية بوصفها تمتلك قدرة تحولية وابتكارية لذاتها، وفهمُ هذه المجتمعات، في رأيه، منوط في المقام الأول بالاعتراف بها مبتكرة لتاريخها، الأمر الذي يفرض التخلَص من جميع أنماط «النزعة الحتميّة» التي تسعى إلى تقييد السلوكات البشرية تارة بالأوهام الدّينيّة، وطوراً بالأوهام السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن هنا لا يمكن لأي مجتمع أن يدَعي أنه حداثي، ولن يكون هناك إصلاح اجتماعي ما لم نكن على ثقة بقدرتنا على الابتكار، وبالحقوق التي نلناها بوصفنا مبتكرين، إذ إنّ فكرة الحداثة لا تقوم على الثقة بالعالم والآلات، بل بنا بوصفنا مبتكرين، وهو «ما ينقلنا من فكرة أننا مخلوقات أوجدها الله أو الطبيعة»، إلى القناعة بأننا مبتكرو ذاتنا، وأن ما يحكم وعينا بذاتنا والآخرين هو في المقام الأول مستوى تأثيرنا في ذاتنا وبيئتنا.

بعيداً عن التعريفات المعهودة، يحدِّدُ ألان تورين الحداثة باعتبارها «تجربة ذاتية تاريخية متفرَدة» و«تذويتاً» وضدَاً لكل سيرورة هادمة لـ«التذويت» (نسبة إلى الذات) الذي يعتبر سيرورةً يمتلك الفرد من خلالها وعيه كذات بشرية فاعلة وليس كموضوع منفعل، ما لا ينبغي معه تصوَرُ المجتمع للموضوعات بل للذوات البشرية الفاعلة، وهكذا إن الذات الحرة هي الشرط الرئيسي لوجود مجتمع حداثي.

الذات والفرد

يرى تورين أن التذوُّتَ يجعل الفرد، أو المجموعة، حاملة للحقوق الإنسانية الأساسية، أما سيرورة التذوَت فتتمثَل في وعيهما بالحقوق الأساسية، أي الحقوق

الكونية للذات الإنسانية، الحرية والمساواة والكرامة. لقد اكتشفنا في القرنين السابع والثامن عشر القوة الابتكارية والتحريرية للعقل، ثم بنينا مجتمعات التقدم التقني التي انتشرت في كل أصقاع المعمورة، وصار ثمة أنماط تحررية جديدة الآن، مدفوعة بمعرفة العالم وعلى نحو أكبر بالوعي بالذات. لكن هذه الحداثة الفائقة، كما يسميها المؤلف، يتهدّدها إنشاء إمبراطوريات ونزعات جماعاتية هوياتية جديدة، يحتاج تذليلها تأسيس سياسة جديدة قائمة على الدفاع عن الحقوق الإنسانية التي ينبغي الاعتراف بها كونية تحوز على اعتراف الأكثرية. إن نزع «التذوَت» ينطوي على خطورة كبيرة، بخاصة في لحظة تاريخية يبرز فيها تدمير الفاعلين القدامى بشكل أكبر، وابتكار فاعلين جدد، ويساور تورين القلق من الحضور المتكاثر للدول الاستبدادية والشمولية. ويبرز نزع التذوَت في إنكار حضور الذات الإنسانية لدى الخصم أو العدو، وحرمان أفراد وشعوب من التمتَع بالحقوق الكونية. إن الذين يفكّرون على هذا المنوال يرون أنفسهم، فئة أو ثقافة أو عرقاً، أكثر تفوَقاً، وقد شكّل النازيون المثال الأكثر تطرفاً لهذه الرؤية العنصرية.

يرى تورين أن التذوُّت يجعل الفرد، أو المجموعة، حاملة للحقوق الإنسانية الأساسية، أما سيرورة التذوَت فتتمثَل في وعيهما بالحقوق الأساسية، أي الحقوق الكونية للذات الإنسانية، الحرية والمساواة والكرامة

علينا، كما يرى تورين، أن نكون على وعي تام بأن مجتمع الحداثة الفائقة، قيد التشكّل، سيختلف جذرياً عن الذي حلّ محله، بتحولاته الثورية المتسارعة. ففِي غضون سنوات قليلة تجهّز العالمُ بأسره بالكمبيوتر والهواتف الذكيّة، وبينما كانت التقانات الجديدة تكتسح العالم، والاقتصاد يبدّل أسياده، كانت الأحزاب السياسية والفاعلون الاجتماعيون للمجتمع الصناعي في انهيار. وانتقلنا من الفعل الاجتماعي إلى الذات

الشخصية، أي إلى وعي الذات بوصفها مبتكرة التقانات، وبعدما أمضى الإنسان ردحاً من الزمن ينتظر من الما وراء تفريقاً بين الخير والشر، فإنه اليوم، يستمد معنى أفعاله من الوعي بالذات وخطابه وتجربته، وبات سيد مصيره.

ولكي لا يحلو لبعض الشراح، أن يقرأ في الكتاب تحفيزاً للفردانية، منظوراً إليها على أنّها النّمط الأقصى للنزعة الفردية، ينبّه تورين إلى أنه، أبعد ما يكون عن العدمية الإجتماعية، ولا يجد في ما يكتبه دعوة إلى الفردانية، بل تمسكاً بكونية الأنوار والعقلانية الحداثية. وإذ شدَد على وجهة البحث التي يمثّل كتابه حصيلة لها، يؤكد، وهو الذي استغرق جزءاً كبيراً من حياته في البحث عمَا اعتقده الحقيقة، إعادة بناء الأفعال الجماعية والشخصية، لتكون في خدمة الحقوق والدفاع عن الكرامة الإنسانية.

«الحداثة المتجددة»، كتاب يثير الكثير من الأسئلة والأفكار والاستشرافات، ويدعو إلى إعادة التفكير في عصرنا من جديد، والدفاع من دون هوادة عن فاعلية الإنسان التاريخية والإبداعية من أجل إحياء حركات التحرر والتحرير التي أضحت ثقافيّة وأخلاقية، وبالتالي سياسية وديمقراطية.

أن مجتمع الحداثة الفائقة، قيد التشكّل، سيختلف جذرياً عن الذي حلّ محله، بتحولاته الثورية المتسارعة. ففِي غضون سنوات قليلة تجهّز العالمُ بأسره بالكمبيوتر والهواتف الذكيّة، وبينما كانت التقانات الجديدة تكتسح العالم، والاقتصاد يبدّل أسياده، كانت الأحزاب السياسية والفاعلون الاجتماعيون للمجتمع الصناعي في انهيار

16. القدس العربي

حاكمية اللّغة: العربية سبب الاستبداد؟[1]

يستعيد الكاتب السوري ماهر مسعود في مقالة له نشرت مؤخراً في مجلة «حرمون» بعنوان «في فلسفة اللغة: اللغة والعقل والتسلط» فرضية للمفكر المغربي محمد عابد الجابري، وردت في كتابه «تكوين العقل العربي» (الجزء الأول من مشروع في «نقد العقل العربي») تربط إشكاليات «العقل العربي» باللغة العربية.

يصف الجابري في كتابه المذكور الأعرابي بـ«الحيوان الفصيح» ويقول إن العربية «لغة لا تاريخية لا تتجدد بتجدد الأحوال، ولا تتطور بتطور العصور» وبأنها لا تسعف الإنسان العربي «بالكلمات الضرورية عندما يريد التعبير عن أشياء العالم المعاصر» مستنتجاً أن هذه المفارقة «توجب على المثقف العربي العيش في عالمين كلاهما قاصر: عالم لغته العامية، وعالم اللغة الفصحى».

يسير مسعود على مساق الجابري، لكنه يتجاوزه بالقول إن اللغة العربية «رسمت حدود الثقافة العربية، وصاغت ممكنات التفكير والتعبير لدى الإنسان العربي» وأنها تنوس بين حدين: الأول هو «الأصل القابع في الماضي» ما يؤدي إلى «إنتاج وإعادة إنتاج سلطة الدولة أو العشيرة أو الطائفة أو الشعب» والحد الثاني هو «المتعالي، المثالي والكامل، الباحث عن مثالية اللغة والكلمات في ذاتها بمعزل عن الواقع» «حيث يبدو «الكتاب المقدس» حاملاً لإمكانيّة لانهائية في ذاته لتفسير الوقائع الجديدة» وهو ما «نراه في التراتبية الاجتماعية والسياسية المرتبطة باللغة» وما يؤسس «للاستبداد السياسي والاجتماعي» وبذلك تمنع اللغة، في حالتنا العربية، ناطقيها من التطور الاجتماعي والسياسي!.

(1) القدس العربي، حاكمية اللّغة: العربية سبب الاستبداد؟، حسام الدين محمد، 8-1-2021

يستخدم الجابري، في مشروعه النقدي ما يعتبره منهجية أبستمولوجية لإظهار الخلل الذي أدت إليه اللغة العربية في تكوين العقل العربي، فأدت لجعله عقلا بيانياً، أما رؤية مسعود للغة العربية، فتحمّلُها مآلات الحاضر السياسي والاجتماعي أيضاً، بما فيه الاستبداد السياسي، و«إعادة إنتاج سلطة الدولة أو العشيرة أو الطائفة أو الشعب».

كسر قداسة الكلمات والإنسان

جاءت اقتباسات الجابري لأفكاره التي تربط «العقل» بـ«اللغة» من كتّاب أوروبيين، كالألماني هردر وإدوار سابير وآدم شاف. أما مسعود، بعد افتتاحِه مقالتَه ببعض مقولات الجابري في هذا الموضوع، فينتقل إلى ما يسميه «التفكير الفلسفي في ماهية اللّغة» وإلى أطروحة فردينان دو سوسير الشهيرة حول أن «الكلمات التي تحتويها أي لغة لا تشير إلى معان أصيلة، أو ماهيات ثابتة موجودة، لأنها كلمات موضوعة وضعاً ومتفق عليها اتفاقاً» مشيراً إلى أنّ هذه الفكرة كانت بداية ثورة انتقلت إلى الفلسفة والعلوم الأخرى، التي اتضح بعدها أن «الإنسان لا يفكر إلا ضمن بنية لغوية وثقافيّة معينة، ولا معنى لكلماته وأفكاره، وبالتالي له هو ذاته، خارج تلك البنية التي تحدده، وتحدد أفكاره وعلاقته بالعالم، فاللغة هي أداة للإنسان، لكنها الأداة التي تصنعه أيضاً» وبناء عليه، يرى مسعود أن هذه الثورة أدت إلى «كسر قداسة» الكلمات والإنسان، لكنه، في الوقت نفسه، يعطي «بنية اللغة» سلطة هائلة، يجعلها مسؤولة عن «ذوقك في الموسيقى، في المأكل والمشرب، في اللباس، الأفكار الدينية التي تؤمن بها، العلم الذي تتبعه، الأخلاق، الجريمة، الحب، الاقتصاد.»... وبما أنه «لا أصالة ولا جوهرية» في هذه البنى، و«لا هي تمثيل للحقيقة» «فلا تفاضل في المحصلة بين البنى المحددة للثقافات والمجتمعات المختلفة على الإطلاق».

ينتقل مسعود من فكرة «حاكمية البنى اللغوية» إلى فكرة «حاكمية الطبقة» عند

ماركس، و«حاكمية اللاشعور» عند فرويد، ثم إلى فكرة «حاكمية الخطاب» حيث «الأديان مجرد أساطير» و«الأسطورة ليست إلا حقيقة زمن معين» ولا فرق بالتالي بين «أساطيرنا (حقائقنا) في القرن الحادي والعشرين وأساطير الأولين» ليعود بعد هذه الرحلة الشائقة للاستنتاجات المذكورة آنفا حول اللغة العربية، في نسج جديد لحاكمية بنيتها المؤسسة للاستبداد السياسي والاجتماعي و«الأنتي ديمقراطي».

الهجوم على اللغة، والدفاع عنها، أيضاً هو أدوات للصراع في عوالم الفكر والسياسة والاجتماع، ولعلّ نسبة الاستبداد إليها، هو نوع من التفريعات «المثالية» الكثيرة، التي توجّه اللوم إلى بنى فكرية (كالدين والنزعات الأخلاقية) بدل البدء بنقد الأسس السياسية للاستبداد، واستخدامه للغة والدين والإعلام كأدوات في خدمة الطغيان.

إضافة إلى استنادها الافتتاحي إلى مشروع الجابري، تحتوي مقالة مسعود طموحاً هائلاً لاستدخال فكرة بنية اللّغة في قراءة مجمل البِناء الفكري للعالم من المفيد، بالتالي، في هذا السياق، العودة إلى النقد الذي تعرض له مشروع الجابري، بدءا من مشروع جورج طرابيشي الهائل، الذي استغرقه أربعة كتب في «نقد نقد العقل العربي» وثلاثة كتب فرعية أخرى، وانتهى، كما هو معلوم إلى تفكيك هائل لذلك المشروع. يفيد أيضاً ما أضافه كتّاب عرب آخرون، فالمغربي محمد همام، يشير إلى أن تحليل الجابري، طبعه كثير من التعميم والحسم في قضايا لغوية هي الآن مثار نقاش وجدال في الوسط اللساني الأكاديمي، وأن في تحليله «تقصير واضح في الكفاية النظرية والإجرائية، فالخَلَل وقع منذ البدء، هو عدم طرح مبادئ ومسلّمات نظرية وقرارات منهجية موازية على شكل تساؤلات محورية تمسك بتلابيب الظاهرة اللغوية في عمومها من نحو: ما الذي يميز اللغات الطبيعية عن غيرها من اللغات؟ ما هي السمات التي تلتقي فيها اللغات، وما هي السمات التي تختلف فيها؟ إلى أي مدى

تغيرت اللغات وإلى أي مدى ظلت قارة؟» خالصاً إلى أنّ «تصوّر الجابري اللّغوي مشدود بشكل وثيق إلى التفكير الفلسفي القديم، خاصة الفلسفة اليونانية، التي تعتبر اللغة اليونانية مقياسا للغات العالم» وأنه «يستنجد في مرجعيته إلى التفكير الأرسطي، الذي يخلط بين الدراسات اللغوية والدراسات المنطقية والميتافيزيقية».

أما الباحث المغربي عادل الطاهري فيشير إلى أن الجابري يُغفل أن الآراء التي يستند إليها في موضوع اللّغة، ذات أصل لاهوتيّ مسيحيّ (هردر وأستاذه يوهان هامان صاحب مقولة: الله شاعر الوجود) كما أغفل العلاقة الجدلية بين العقل واللّغة، فكلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، إضافة إلى ذلك فإنّ الجابري، خدمة لخطابه، يُغفل أن الصحراء لا تغطي كل رقعة شبه الجزيرة العربية، ولا شبه الجزيرة العربية تغطي كل رقعة الحضارة العربية الإسلامية، فشبه الجزيرة العربية مطوقة، كما يدل اسمها بالذات، من جهاتها الثلاث بالبحر».

العقل البشري لوح فارغ؟

يفيد، في هذا السياق، أيضاً الرجوع إلى مقترحات علوم اللغة. في مجال الدرس الألسني وعلاقته بالواقع، يمكننا العودة مجدداً إلى تشومسكي، الذي يعتبره الألسنيون مسؤولاً عن تقويض «الدعائم التي قام عليها علمُ اللغة الحديث» (الذي ابتدأه دوسوسير) حيث قام بنقد «المنهج الذي تأسّس على الافتراضِ الخارجيِّ والسطحيّ للغة». قدّم تشومسكي نقداً للسانيات البنيوية وسعى، في منهجه، إلى إعادة العلاقة بين اللّغة والواقع، عبر «ربط المعرفة اللسانية، بالتكوينات البيولوجية الإنسانية» فـ«العقل البشري يمتلك نظاماً من القواعد هي التي توجه الفعل اللساني الملفوظ» وبذلك، كما يقول مختار الدرقاوي، أستاذ علم الدلالة الجزائري، أطاح تشومسكي بالمقترحات اللغوية التي ترى «العقل البشري مجرد لوح أملس فارغ من كل شيء».

يقول مسعود «لا تفاضل في المحصلة بين البنى المحددة للثقافات والمجتمعات

المختلفة على الإطلاق» كما يقول، «لا فرق بين أساطيرنا في القرن الحادي والعشرين وأساطير الأولين» لكنه يخصص العربية بخصائص «التعالي والمثالية» ويحمّلها مسؤولية الاستبداد ومنع التطور السياسي والاجتماعي، فما الذي جعل العربية «تتفاضل» على غيرها من لغات العالم، وتصبح المسؤولة الكبرى عن الكارثة السياسية والاجتماعية العربية؟

اللغة (العربية أو غيرها) حتى لو كانت تعاقداً عشوائياً بين ناطقيها، ولم تنبع كلماتها من واقعٍ أو تتنزلُ من مكانٍ غامض، فهي أداة التفاهم والتفكّر والإبداع والصراع بين البشر، وإذا كان للّغة العربيّة مكانٌ عَليٌّ في القرآن (إنا أنزلناه قرآنا عربيا) فهي أيضا اللغة التي نطق بها «كفار قريش» وهجا الشعراء بها النبي، وكتب بها الملاحدة، ولُقِّبَ واحدٌ من أعظمِ شعرائِها بـ«المتنبي» ووصف المعرّي ديوانه بأنه «معجز أحمد». الهجوم على اللغة، والدفاع عنها، أيضا هو أدوات للصراع في عوالم الفكر والسياسة والاجتماع، ولعلّ نسبة الاستبداد إليها، هو نوع من التفريعات «المثالية» الكثيرة، التي توجِّه اللّومَ إلى بنى فكرية (كالدين والنزعات الأخلاقية) بدل البدء بنقد الأسس السياسية للاستبداد، واستخدامه للغة والدين والإعلام كأدوات في خدمة الطغيان.

17. إندبندنت عربي

الأكاديميون العرب يتزايدون والإنتاج المعرفي يتراجع[1]

الباحث عدنان الأمين يكشف آليات التواطؤ التي تحول دون تقدم الدراسات المنهجية

يطرح الأكاديمي والباحث التربوي عدنان الأمين، في كتابه الجديد «إنتاج الفراغ» (الدار العربية للعلوم – ناشرون 2021) إشكالية قلما يتطرق إليها الباحثون في عالمنا العربي، وهي النظر النقدي، بل الانتقادي إلى «التقاليد البحثية»، والمضي بالانتقاد إلى الدوافع العميقة لا السطحية للبحث العلمي في مجتمعاتنا العربية، التي لا تعزى بالضرورة إلى الحاجة للتنمية، كما هي الحال في الدول الغربية أو الصناعية المتقدمة.

بل إن أخطر ما في الكتاب الذي يعده المختص في التربية عدنان الأمين، مؤسس الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، أنه يكشف من منظار علمي صارم بطلان عديد من المزاعم والأوهام والوساوس التي كانت ولا تزال تحكم اختيار الأبحاث من قبل الطلاب العرب والأساتذة الجامعيين، مثلما يكشف عن آليات التواطؤ التي تحول دون كشف الأبحاث العلمية عن المشاكل الحساسة ومواطن الضعف في الأوطان العربية، التي تقف حائلاً دون تطور مجتمعاتها ونماء أفرادها وتقدم عمرانها بالتالي. وفي ذلك تتساوى الدول العربية سواء منها ذوات الموارد المادية العالية أو المتخلفة، أو المتراجعة في اقتصادها وتربيتها وأبحاثها شأن لبنان. أما المؤشر في ذلك، بل المدونة بلغة علماء اللسانيات، فهو آلاف الأبحاث العلمية التربوية المنشورة في المجلات، على مدى السنوات العشرين الماضية.

(1) اندبندنت عربي، الأكاديميون العرب يتزايدون والإنتاج المعرفي يتراجع، أنطوان أبو زيد، 31-1-2021 .

إنتاج المعرفة

ينقسم الكتاب، خمسة أقسام موزعة على التوالي، تفسير الأبحاث، شروط إنتاج المعرفة، الأنماط البحثية الشائعة، البينة على من ادعى، والإنتاج المعرفي التربوي في لبنان. ولئن صيغ الكتاب بلغة أهل الاختصاص، في علم الاجتماع وعلوم التربية الحديثة، واستعان بالعلوم المتداخلة، فإن الكاتب سعى قدر الإمكان إلى تبسيط لغته، وصوغ مباحث كتابه المتكاملة الإثني عشر بغية تنبيهه إلى مكامن الخلل في أمر مصيري في حياة الشعوب الساعية إلى التقدم، وتلك المجاهدة في سبيل بقائها، ما دام أن للبحث العلمي الجدي والجاد، أياً يكن مجاله، أثراً مباشراً على تقدم هذه الأخيرة. هذا من دون أن يتنازل الكاتب عن اعتبار جمهوره الأول عبر هذا الكتاب، هو الباحثون التربويون والعلم اجتماعيون ممن يعنيهم تقدم البحث العلمي في البلدان العربية.

في القسمِ الأول من الكتاب، يعرض الباحث عدنان الأمين للعلاقة بين البحث العلمي والمجتمع، ويبدأ فيه بالإقرارِ بحصولِ تقدمٍ كبيرٍ في أعداد الأساتذة الجامعيين، نقلاً عن الباحث أنطوان زحلان، في مقابل التخلف في الإنتاج العلمي، ما أثر سلباً على أحوال التكنولوجيا، وقلّص الإنتاج الفعلي للبلدان العربية، وأدّى إلى تدهورِ التنمية فيها بحسبِ زحلان نفسه. بيد أن الباحث الأمين ينكر ارتباط البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية في البلدان العربية، بدليلِ النموّ الحاصل في البلدان النفطية من دون الحاجة إلى أبحاث علميّة.

ويرد على هذه المقولة بأن ثمة تقاليد بحثية في البلدان العربية هي المتقدمة على سائر الدواعي، وأنه يتعين التعرف إلى الباحث العربي لمعرفة دوافعه العميقة للبحث العلمي، وأهمها توطيد مكانته الوظيفية والاجتماعية، شرط عدم المس بالأمور الحساسة في المجتمع (العربي) مثل المظاهر الطائفية والطبقية والعشائرية، وغيرها.

وفِي القسمِ الثاني، سعى الباحث الأمين إلى تعريفِ القارىء بشروطِ إنتاجِ المعرفة العلمية وتداولها، فاعتبرَ أولَ الأمر أن على الباحث الجدي والجاد أن يصدرَ عن إطار مرجعي نظري، أي أن يستند في بحثه العلمي إلى مزيد من المفاهيم والمصطلحات التي تصف جذور المشكلة المعالجة، وإلا بقي البحث بكل نسبه وكمياته فارغاً، على ما تتصف به الغالبية العظمى من الأبحاث العربية، بحسب الأمين. الشرط الثاني هو أن يتم التداول بهذا البحث من قبل باحثين آخرين منتمين إلى إطار ثقافيّ متقارب نسبياً، وباحثين من بيئات بعيدة وحاضرة في الميدان العلمي في ما يدعى مجتمع المعرفة. أما الجامعات الرسمية في الدول العربية ومراكزِ الأبحاث فيها، فمحكومة بالسياسة وبإملاءاتها، بالتالي فهي هامشية الحضور، في حين أن المراجع العلمية الجادة التي يحتاج إليها الباحث غير متاحة له، بما يوحي بانغلاق معرفي ومحدودية لا يفضيان سوى إلى تلقين المعرفة اليقينية.

أبحاث تربوية

في القسمِ الثالث من الكتاب، درسِ عدنان الأمين الأنماط البحثية الشائعة في الدراسات التربوية، بناء على مراجعته (2003) ألفين وثلاثة مقالات (بحثية) موثقة في «شبكة المعلومات التربوية العربية» (شمعة)، فتبيّنَ له أنها على ثلاثة أنماط كبيرة:

-الأبحاث الأمبيريقية (التجريبية) الفارغة: وهي تقوم على «عبادة المنهجية على حساب الفكرة أو المعنى»، وفيها ينطلق الباحث من يقين بأهمية الموضوع المطروح، ويمضي إلى قياس آثاره، متجنباً القضايا الحقيقية التي يعاني منها العاملون والأساتذة الجامعيون. وإن توجب عليه مراجعة الأدبيات المختصة ببحثه عمد إلى رصف الملخصات من دون مناقشة أو مفاضلة تنم عن تعليل شخصي أو فهم عميق. أما صوغه الفرضيات فأشبه ما تكون بالحزورة، التي تحلها لعبة الارتباطات الإحصائية.

-الأبحاث المعيارية الاجتماعية: أي تلك المنبثقة من العلوم المعيارية (علم

الأخلاق، والمنطق، والفلسفة، والدين) أو التي تأثر بها الباحثون وانطلقوا من معايير منها، بالتالي، يعتبر الأمين هذه الأبحاث معيارية وفارغة المعنى حين يتلبس الباحث جلدة الخبير حيناً، والعامل الاجتماعي حيناً آخر، والشيخ والفاعل الاجتماعي أحياناً أخرى. ويعتبر أن نقده خضوع البحث العلمي للمعيارية الاجتماعية إنما هو لصالح استقلال البحث العلمي الحقيقي المفضي إلى الكشف عن مواطن الاختلال والظلم والقصور في الأداء. وكل ما عدا ذلك، أي كل خضوع لهذه المعيارية وللفاعلين الاجتماعيين يصب في إنتاج الفراغ المعرفي، ويسهم في تسليم الفضاء الاجتماعي للفاعلين الأيديولوجيين.

إن مسؤولية الخواء والفراغ الماثلين في الأبحاث العلمية لدى العرب إنما تقع على عاتق الباحث في المقام الأول، الساعي إلى تسلق السلم الاجتماعي والمهني بأي ثمن، وعلى عاتق التقاليد الاجتماعية التي تغلب التقاليد البحثية. كما تقع على عاتق الدولة التي تفرض تحريماتها على الباحث، وتمنعه من الكشف عن مكامن الخلل والظلم الاجتماعي اللاحق بفئة دون فئة أخرى، فتحول بذلك دون تكوين الباحث معارف جديدة وجديرة بالاعتبار

-الأبحاث الوصفية- التحليلية: أي التي يعتمد فيها الباحثون وصف الظواهر وتحليلها استناداً إلى مراجع ذات صلة. وقد بدا للباحث الأمين أن هذا النوع من الأبحاث كان الأقل حضوراً، إما لأن التقاليد الاجتماعية في البحث استدعت إبعاده، وإما لأن كثيراً من الباحثين يضيقون بالنظريات ولا يتسنى لهم تكوين إطار معرفي نظري، في حين تظل للبعض تلك الإمكانية المحدودة.

وفي القسمين الرابع والخامس، يواصل العلامة عدنان الأمين نقده بعضاً من النتاج البحثي التربوي، لا سيما الدراسات التي تطاول المعلمين، على ضوء أحدث النظريات في علم الاجتماع التربوي وبناء على المقاييس التي صنفت الأبحاث على أساسها،

فتبين له أن البحوث الكمية تشكل وعاء مناسباً للمقاربتين الأمبيريقية (التجريبية) وأن اللغة العربية أكثر احتضاناً للنمطين الأمبيريقي الفارغ والمعياري، باعتبار أن القراء العرب هم أقل تطلباً وحرصاً على الدقة والموضوعية العلمية من نظرائهم الغربيين.

وأياً تكون المنازل، بل المراتب التي أفردها الباحث الأمين للباحثين التربويين في لبنان، وهم ثمانون بالعد بالنظر إلى أبحاث كل منهم الصادرة، التي تعدت العشرة، فإن الكتاب الأكاديمي الزاخر بالمراجع العلمية في علمي الاجتماع والتربية يعاود تصويب بوصلة البحث العلمي العربي، إذ يخلص إلى أن مسؤولية الخواء والفراغ الماثلين في الأبحاث العلمية لدى العرب إنما تقع على عاتق الباحث في المقام الأول، الساعي إلى تسلق السلم الاجتماعي والمهني بأي ثمن، وعلى عاتق التقاليد الاجتماعية التي تغلب التقاليد البحثية. كما تقع على عاتق الدولة التي تفرض تحريماتها على الباحث، وتمنعه من الكشف عن مكامن الخلل والظلم الاجتماعي اللاحق بفئة دون فئة أخرى، فتحول بذلك دون تكوين الباحث معارف جديدة وجديرة بالاعتبار.

«إنتاج الفراغ» لعلها صورة استعارية يمكن تعميمها على كثير من مجالات العمل الفكري في عالمنا العربي، من دون أن تكون لنا الجرأة ولا المعرفة في تفحص الهدر الحاصل من أجل تجنبه مستقبلاً. قد يكون في هذا الكتاب للباحث التربوي صاحب المئات من الأبحاث والعشرات من الكتب في التربية وعلم الاجتماع، بعض من إجابة.

18. حفريّات

كيف قررت النمسا علاج مشكلة «استيراد الأئمة»؟[1]

منذ بداية عام 2021، طلبت النّمسا تسجيل كافّة الأئمّة المتواجدين في البلاد، وكان هذا التّكليف أحد الإجراءات العديدة الجديدة التي اعتمدتها حكومة المستشار سيباستيان كورتز، بعد هجوم 2 تشرين الثّاني (نوفمبر) الإرهابيّ، في فيينا؛ حين لقي أربعة مدنيّين مصرعهم، وأصيب 23 آخرون، بعد أن فتح مسلّحٌ يبلغ من العمر 20 عاماً النّارَ وسط العاصمة النّمساوية. والآن، تدعو النّمسا الاتّحادَ الأوروبيّ إلى اعتماد تسجيل الأئمّة داخل التجمّعات السّكانية الإسلاميّة. في مقابلة مع صحيفة «دي فيلت» الألمانيّة، نُشرِت السّبت، قالت وزيرة الشّؤون الأوروبيّة النمساويّة، كارولين إدتستادلر؛ إنّ تسجيل الأئمّة أساسيّ في «الحرب ضدّ الإسلام السّياسيّ». وأضافت إدتستادلر، وهي عضوة بحزب الشّعب النمساويّ المحافظ، بزعامة كورتز، للصّحيفة: إنّ «معظم الأئمّة يتنقّلون عبر العديد من دول الاتّحاد الأوروبيّ، ولذلك فإنّ السّلطات الأمنيّة في حاجةٍ إلى معرفة من يخطب، وماذا وفي أيّ مسجدٍ، وفي أيّ وقت». كما تعتقد أنّ أموال الاتّحاد الأوروبيّ يجب أن «تخضع لرقابةٍ صارمةٍ في المستقبل؛ حيث لا تذهب إلى المنظّمات والجمعيّات التي تُدافع عن المواقف الإسلامويّة والمعادية للسّامية»، وقالت إنّه من الممكن، أيضاً، فرض حظرٍ على التّمويل الأجنبي للمساجد، الذي تمّ تطبيقه بالفعل في النّمسا.

(1) **موقع حفريات** ، كيف قررت النمسا علاج مشكلة «استيراد الأئمة»؟، 11-1-2021.

19. عربي بوست

دراسة تكشف مفارقة غريبة عن «الرياضات الروحية»: لا تهذب النفس وتجعل ممارسيها أكثر أنانية واستعلاء[1]

وجدت دراسة نُشِرَت في دورية European Journal of Social Psychology، أعدها علماء وباحثون في علم النفس الاجتماعي، أنّ الأشخاص الذين يمارسون «الرياضيات الروحية» ويشاركون في التأمل وغيره من أنواع التدريبات المُصمَّمة لجعل الإنسان على اتصال بالكون، وأقل انتقاداً للآخرين، سجلوا درجة عالية جداً من «الاستعلاء الروحاني».

وفق تقرير لصحيفة The Times البريطانية، الثلاثاء 29 ديسمبر/كانون الأول 2020، فإن المرشدين الروحانيين يقولون منذ قرون إنَّ طريق التنوير يشتمل على الارتقاء بالذات، غير أن الباحثين رصدوا الآن مشكلة، وهي أنَّ الممارسات الروحانية التي من المفترض أن تُقوِّض غرور الإنسان تزيد منه.

إذ إن هذه الأنشطة التي من المفترض أنها تساعد الناس على مقاومة النرجسية وجدت أنها تميل في المقابل لتعزيز شعورهم بأهميتهم.

ممارسات التأمل: العكس هو الذي حصل

تقول روز فونك، أستاذة علم النفس الاجتماعي في جامعة رادبود في هولندا: «نحن نعلم أنَّ معظم الناس لديهم حاجة داخلية راسخة بعمق ليكونوا أفضل وأكثر قبولاً بين الناس وأعلى خلقاً وكفاءة أو أكثر تميزاً من الآخرين». كما أضافت «يهدف التدريب الروحي إلى إرشاد الناس نحو التنوير الروحاني، وتجاوز رغبات الأنا، ومن ثم

(1) **موقع عربي بوست**، دراسة تكشف مفارقة غريبة عن «الرياضات الروحية»: لا تهذب النفس وتجعل ممارسيها أكثر أنانية واستعلاء، 2020/12/29.

يجب أن يصبحوا حكماء يمتنعون عن الانتقاد».

لكن الدراسات الاستقصائية التي أُجرِيَت على نحو 3700 متطوع تشير إلى أنَّ العكس هو الصحيح. فقد تبين أنَّ أولئك الذين شاركوا في أنشطة التأمل التي كان الهدف منها «تقليل الارتباط بالذات الشخصية واحتياجات الأنا مثل نيل استحسان المجتمع وتحقيق النجاح» حصلوا على درجات أعلى في الاستبيانات المُصمَّمة لقياس مدى الاستعلاء الروحاني من أولئك الذين لم يتلقوا مثل هذا التدريبات. وعلَّقت البروفيسورة روز: «النتيجة التي حدثت هي عكس التنوير تماماً». كما أضافت أنَّ معلمين روحانيين كتبوا عن معضلة النرجسية الروحية، لكن لم تُجرَ دراسات تجريبية بشأنها من قبل.

تضمنت الاستبيانات سؤال الأشخاص عمّا إذا كانوا يتفقون مع عبارات مثل «بسبب تعليمي وخبرتي فأنا ملتزم وأرى الأشياء التي يتجاهلها الآخرون»، و«سيكون العالم مكاناً أفضل إذا كان لدى الآخرين أيضاً الأفكار التي لدي الآن». كان الأشخاص الذين اعتقدوا أنهم قد تعلموا كيفية رؤية الهالات واسترجاع الحيوات السابقة أكثر تعجرفاً روحياً من غيرهم، بمعدل نحو 67% أعلى من الأشخاص الذين لم يتلقوا أي تدريب روحاني، وسجل أولئك الذين خضعوا لجلسات الوعي الذهني درجة استعلاء أعلى بنسبة 50%. إذ أُجرِيَت الدراسة لاختبار ما إذا كانت مُثُل معلم التأمل البوذي التبتي المسمى تشوغيام ترانغبا تُتَّبَع بالتزام أم لا، وقد عَلَم تشوغيام أنَّ أعلى أشكال التنوير تشمل حالة لا تعد فيها الذات موجودة.

وبدأت البروفيسورة روز تتساءل عمّا إذا كان هذا النوع من التفكير قد يأتي بنتائج عكسية، عندما كانت طالبة جامعية حين أمضى صديقها أسبوعاً في معسكر تدريب روحي أقيم لطلاب علم النفس الإكلينيكي. وأوضحت أنه «عاد بنظرة مستنيرة تفوقية في عينيه، لقد كان على اتصال مع ما يهم حقاً- أشياء لم يستطع شرحها لي باهتماماتي

الدنيوية التافهة وتفكيري العلمي التحليلي». وأضافت: «لاحقاً، لاحظت سلوكاً مشابهاً بين المعارف الذين ثقفوا أنفسهم في الهالات أو الشاكرات (مراكز الطاقة في جسم الإنسان) أو الغوص في الحيوات السابقة. فقد تبين دائماً أنهم يتمتعون بقدرات نفسية ملحوظة، ما يسمح لهم برؤية أشياء ومعانٍ أعلى لا نعرفها نحن العاديين».

وتعتقد البروفيسورة روز أنَّ الأشخاص الذين يتحركون بنية حسنة تختطفهم رغبات راسخة بداخلهم. وقالت: «لقد تبين أنَّ الأنا قوة شديدة للغاية داخل الناس، لذا بمجرد أن تكون في طريقك إلى المزيد من التنوير يقف غرورك مراقباً لما يحدث». إنه الجزء بداخلك الذي يقول: «مرحباً، أنا أبلي بلاءً حسناً، في الحقيقة أنا على الأرجح أفضل أداءً من الآخرين».